

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم علوم المحاسبة والمالية
مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

عنوان المذكرة
**المراجعة المحاسبية ودورها في تفعيل المردودية
المالية**
دراسة حالة: مؤسسة ميناء مستغانم

إعداد الطالب:

دويدي فتحي

لجنة المناقشة

-رئيسا: أ. بوضراف الجيلالي

-مناقشا: أ. إبراهيمي عمر

-مؤطرا: أ. بوشخيبيو حوص

السنة الجامعية: 2014-2015

الخاتمة العامة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها، تبين أن مهمة مراجع الحسابات تحتاج إلى مهارات ومعرفة واسعة، والإلمام التام بمعايير المراجعة، وذلك لفحص القوائم المالية الخاصة بالمنظمة ونظام الرقابة الداخلية فحصاً انتقادياً، من أجل إعطاء رأي فني محايد يوضح فيه الصورة الحقيقية للقوائم المالية إذا كانت مطابقة للمبادئ المحاسبية، مدعماً رأيه بالأدلة والبراهين اللازمة.

كون المؤسسة هي المصدر الأساسي لخلق وتوزيع الثروة، نجد أن المردودية المالية غرض كل منظمة، باعتبارها كمقياس نقدي لفعالية التوظيف المالي في الاستثمارات، وتعكس قدرة المنظمة في التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال اللازمة لضمان استمرارية نشاطاتها، ولكي يتحقق هذا، يجب تصحيح الأخطاء والتقليل من الاختلاسات والغش، إضافة إلى تقادي المخاطر، خاصة التي تؤثر على استمرارية نشاطها، ولا يتحقق هذا إلا بوجود مراجع للحسابات، سواء داخلي أو خارجي، مما ينتج عنه المحافظة على أموال المساهمين من الاختلاس، وتقادي الخسائر المحتملة، وبذلك ترتفع أرباح المنظمة، إضافة إلى ضمان استمرارية نشاطاتها الاعتيادية، وبالتالي تحقيق مردودية مالية فعالة.

نتائج اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: تعتبر معايير المراجعة حجر الأساس لعملية المراجعة، فأهمية هذه المعايير تكمن في كونها مقياساً للأداء الذي يقوم به المراجع في تنفيذ عملية المراجعة، وتقليل التفاوت بين أعضاء مزاوولي هذه المهنة.

- الفرضية الثانية: إن اكتشاف المراجع لنقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية للمنظمة يكون عن طريق تقييم نظام الرقابة الداخلية، وذلك لتحديد حجم العينات التي يجري عليها الفحص، حيث يقوم بتقديم اقتراحات للإدارة قصد تحسين الإجراءات.

- الفرضية الثالثة: فكما كانت عملية المراجعة المحاسبية محكمة ومطبقة وفقاً للمعايير المتعارف عليها كلما أدى إلى اكتشاف الأخطاء والتقليل من الاختلاسات والغش، إضافة إلى الدقة في إدارة وتقييم المخاطر، وبالتالي فإن فعالية المردودية المالية تكمن في جودة عملية المراجعة المحاسبية.

النتائج العامة للدراسة:

- بناء على ما ورد في الدراسة السابقة تم الوصول إلى النتائج التالية:
- الضمان الوحيد للمستثمرين، المساهمين، والمقرضين للمؤسسات الاقتصادية هي المراجعة المحاسبية، لإعطائها الثقة في المعلومات المعلن عنها.
 - أصبحت المراجعة المحاسبية كأداة تستعملها الإدارة للوصول إلى أهدافها والمحافظة على مواردها.

- كلما قلل المراجع الأخطاء والغش زادت أرباح المنظمة، وكلما كانت الدقة في إدارة وتقييم المخاطر انخفضت المخاطر المحيطة بالمنظمة.

- تكمن فعالية المردودية المالية في جودة عملية المراجعة المحاسبية.

التوصيات:

- يجب العمل على تكوين المراجعين الداخليين لمؤسسة مينا مستغانم، خاصة مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في العام المقبل، لتسهيل وضبط عملهم.

- يجب إرساء نظام محاسبي فعال لتسهيل عمل المراجع المحاسبي، ولضمان مراجعة محاسبية فعالة، وبالتالي تفعيل المردودية المالية.

المبحث الأول: ماهية المراجعة

لقد صوبنا اهتمامنا في هذا المبحث إلى تقديم لمحة تاريخية عن المراجعة، بتبيان الحاجة التي دعت إلى ظهورها، ومراحل تطورها عبر العصور، ثم تلاها تعريف المراجعة، وكذا أهميتها، وفي الأخير تبيان أهدافها.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المراجعة

أجمع مختلف الباحثين أن المراجعة قديمة قدم الإنسان، وتستمد هذه المهنة نشأتها من حاجة الإنسان للتحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، وبالتالي نشأة هذه المهنة بظهور المحاسبة وتطورت بتطورها¹. حيث تدل الوثائق التاريخية أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وهكذا نجد أن كلمة "مراجعة" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها "يستمع"².

ثم اتسع نطاق المراجعة فشملت وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بالتباعد نظام القيد

¹Lionel Collin, Gerard Valin, Audit et controle interne: aspects financier, operationnel et strategiques, 4ème edition, Dalloze, Paris, 1992, p 04.

²د.خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية، دار وائل، عمان، 1999، ص19-20.

المزدوج الذي اكتشفه العالم الايطالي "Luca Paciolo" الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام 1494 م¹، فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشار تطبيقه، ذلك الانتشار الذي ساعد في تطور المحاسبة والمراجعة، فقد نشأت حاجة أصحاب المشروع إلى التأكد من الدقة الحسابية للسجلات، ومطابقة ذلك لواقع حال المشروع، وقد زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال، وما تضمنه ذلك من الفصل بين ملكية المشروع وإدارته، مما دعا المساهمين إلى تعيين مراجعي الحسابات كوكلاء للقيام لمراقبة أعمال الإدارة².

وفي القرن الثامن عشر، ونتيجة للثورة الصناعية، أدى ظهور الشركات الضخمة التي تتسم بانفصال الملكية عن الإدارة، وزيادة حجم الاستثمار والمضاربة في أسهم الشركات إلى خلق طلب في مزيد من الإفصاح³، وبناء على هذا أصبح الجو مهيناً للمراجعة كمهنة للبروز إلى حيز الوجود.

نظراً لأهمية المراجعة كعلم ومهنة، فقد اتجهت العناية إثر ذلك إلى تدريس علمي للمحاسبة والمراجعة والفروع العلمية المرتبطة بهما في الجامعات والمعاهد العليا، فظهرت أول منظمة مهنية في ميدان المراجعة في "فرنسيا" بإيطاليا سنة 1581م، وتأسست كلية "roxonati" لتكوين خبراء في المحاسبة، وأصبح على مزاوول مهنة المراجعة أن يكون عضواً في هذه الكلية، وقد كان لبريطانيا الفضل في هذا التنظيم المهني أيضاً، حيث أصبحت

¹ د. أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 07.

² د. خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ دونالد كيزو، جيرري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب: أحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية، 1999، ص 29.

عملية المراجعة مهنة مستقلة في بريطانيا عندما أنشئت "جمعية المحاسبين القانونيين" بأدنبرة عام 1854 م ، بالرغم من أن المهنة نشأت هناك قبل ذلك بكثير، وقد جاء قانون الشركات عام 1862م، ينص على وجوب المراجعة بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات بأموالهم، وقد دفع هذا القانون بمهنة المراجعة خطوات هامة إلى الأمام حيث ساعد على الاهتمام بها وانتشارها الواسع، حيث ظهرت في فرنسا عام 1881م، والولايات المتحدة الأمريكية عام 1882 وتم إنشاء المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1916م، وألمانيا عام 1896م، وأستراليا عام 1904م، وفنلندا عام 1911، أما في الدول العربية ، فكان لمصر فضل السبق، حيث بدأت مزاوله المهنة فيها بشكل منظم وقانوني عام 1909، وأصبحت جميع الدول العربية الآن لها تشريعات منظمة للمهنة، حتى أصبح لا يخلو منها بلد في عالمنا الحاضر¹.

أما في الجزائر فقد تأخرت في مجال تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة إذا ما قورنت بالدول سالفة الذكر، حيث كانت هذه المهنة غير منظمة، إلى أن ظهر القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل 1991م²، الذي قام بإصدار تشريعات وأحكام متعلقة بالمهنة ومزاولتها. ويتضح لنا أن من بين العوامل الهامة التي ساعدت على تطور مهنة المراجعة المحاسبية هي³:

- زيادة حجم المشروعات.

¹ د.خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص20، بتصرف.

² قانون 91-08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 27 أبريل 1991، ص656.

³ د.خالد أمين عبد الله، مرجع نفسه، ص26.

- ظهور شركات الأموال (المساهمة)، مما أدى إلى فصل الملكية عن الإدارة أي

الهيئة العامة للمساهمين عن مجلس الإدارة.

- صدور بعض القوانين والتشريعات، كقانون ضريبة الدخل وغيرها، مما أدى

بالمنظمات إلى ازدياد الطلب على خدمات المراجعين لإظهار الصورة الحقيقية

لنشاطاتها.

جدول رقم (1): التطور التاريخي للمراجعة.

الفترة	المشرفون عن المراجعة	المراجعون	أهداف المراجعة
2000ق.م إلى 1700م	الملك، الإمبراطور، الكنيسة، والدولة	رجال الدين، والكاتب	معاينة السارق على اختلاس الأموال، وحماية الأموال
من 1700م إلى 1850م	الحكومة، المحاكم التجارية، والمساهمين	المحاسب	منع الغش، معاينة المختلسين، وحماية الأصول
من 1850م إلى 1900م	الحكومة، و المساهمين	شخص مهني في المحاسبة أو القانون	تفادي الغش، وتأكيد مصدقية الميزانية
من 1900م إلى 1940م	الحكومة، و المساهمين	شخص مهني في المراجعة والمحاسبة	تفادي الغش، الأخطاء والشهادة على مصداقية القوائم المالية التاريخية.
	الحكومة، و	شخص مهني في	الشهادة على صدق

من 1940 إلى 1970م	المساهمين ، البنوك	المراجعة والمحاسبة	وسلامة انتظام القوائم المالية التاريخية.
من 1970 إلى 1990م	الحكومة، هيئات أخرى، والمساهمين	شخص مهني في المراجعة، المحاسبة، والاستشارة	الشهادة على نوعية نظام الرقابة الداخلية واحترام معايير المحاسبة ومعايير المراجعة.
ابتداء من 1990م	الحكومة، هيئات أخرى، والمساهمين	شخص مهني في المراجعة، المحاسبة، والاستشارة	الشهادة على الصورة الصادقة للحسابات، ونوعية نظام الرقابة الداخلية في ظل احترام المعايير ضد الغش العالمي

المصدر: د.طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار

النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002-2003،

ص07-08.

المطلب الثاني: تعريف المراجعة

لفهم أكثر واستيعاب أفضل، سوف نبدأ بالمدلول اللغوي، فكلمة المراجعة بمعناها

اللفظي "audit" مشتقة من الكلمة "audire" ومعناها "يستمع".

ويمكن الإشارة إلى أن العرب ترجموا هذه الكلمة في الأردن، العراق ولبنان بالتدقيق، وترجموها في الجزائر ومصر ودول عربية أخرى بالمراجعة، واستعملوا مصطلحات أخرى كتفتيش الحسابات والمراقبة على الحسابات، وكلها تدل على نفس المعنى.

أما اصطلاح فقد تعددت التعاريف، نذكر منها:

- تعريف منظمة العمل الفرنسي: "المراجعة هي مسعى أو طريقة منهجية، مقدمة بشكل منسق من طرف مهني، يستعمل مجموعة من تقنيات المعلومات والتقييم، بغية إصدار حكم معقل ومستقل استنادا على معايير التقييم، وتقديم المصادقة، وفعالية النظام والإجراءات المتعلقة بالتنظيم"¹.

- تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية: "المراجعة عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية، لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للعناصر الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية"².

ومما تقدم يمكننا تبني تعريفا شاملا للمراجعة المحاسبية وهو:

- المراجعة المحاسبية هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات، الحسابات والدفاتر الخاصة بالمنظمة، فحصا منظما وممنهجا، والتحقيق عن مدى تمثيل المركز المالي للوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها

¹ Lionel Collin, Gerard Valin, Audit et controle interne: Aspects Financier, Oppérationel et Stratégiques», 4ème edition, Dalloze, Paris, 1992, p22.

² Jaques Renard, Théorie et Pratique de l'audit interne, 3 ème edition, Organisation, Paris, 2000, p27.

لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة، بقصد الخروج برأي فني محايد على

شكل تقرير يتمثل في بلورة نتائج الفحص والتحقيق، وهو ختام عملية المراجعة.

استنادا إلى ما تم سرده في التعاريف السابقة، نلاحظ بأن هذه التعاريف ركزت على

النقاط التي تتمحور حولها المراجعة وهي¹:

(1) الفحص:

يقصد به فحص البيانات والسجلات المحاسبية للتأكد من صحة وسلامة العمليات

التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي، وهو القياس الكمي والنقدي

للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة.

(2) التحقيق:

يقصد به الحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية، كأداة للتعبير السليم لنتيجة أعمال

المؤسسة، وعلى مدى تمثيل المركز المالي للوضع الحقيقية للمؤسسة في فترة زمنية

معينة.

(3) التقرير:

يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق في شكل تقرير يقدم إلى الأطراف المعنية

سواء كانت داخل المنظمة أو خارجها، وهو ختام عملية المراجعة، حيث يبين فيه المراجع

رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل على مدى تصويرها للمركز المالي للمنظمة وتبيان

عملياتها بصورة سليمة وعادلة.

¹ د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة

إن تحديد أهمية المراجعة يرجع إلى الجهات التي تعتمد على البيانات المحاسبية، كما صاحب تطور مهنة المراجعة تطورا ملحوظا في أهدافها، حيث تعتبر المراجعة وسيلة لا غاية، ويمثل تبيان أهمية المراجعة وأهدافها في الفروع التالية:

الفرع الأول: أهمية المراجعة¹

ترجع أهمية المراجعة المحاسبية إلى الجهات التي تعتمد على البيانات المحاسبية،

ومن بينها:

(1) إدارة المنظمة:

تحرص الإدارة على أن تكون البيانات المحاسبية خاضعة للمراجعة، للاعتماد عليها في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه.

(2) المستثمرون:

يعتمدون على القوائم المالية الخاضعة لعملية المراجعة عند اتخاذ أي قرار يخص توجيه المدخرات والاستثمارات، بحيث توفر لهم أكبر عائد ممكن.

(3) البنوك:

تعتمد على القوائم المالية الخاضعة للمراجعة عند فحصها للمراكز المالية

¹ د. خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص16.

للمنظمات التي تتقدم بطلب قروض وتسهيلات ائتمانية، على أساس أن المؤسسات تبين حقيقة قيمة الموجودات لقاء القرض وكفاية الأرباح لتغطية الفوائد المستحقة.

4) الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة:

إن كون القوائم المالية خاضعة للمراجعة من طرف هيئة مستقلة ومهنية، تضفي الثقة في الحسابات، ويتم الاعتماد عليها في أغراض كثيرة منها:

- الرقابة على المؤسسات والشركات ؛
- التخطيط لرسم السياسات الاقتصادية؛
- التأكد من سلامة تحديد الوعاء الضريبي بإعطاء مصداقية للتصريحات الضريبية؛
- في حالة الإحالة إلى الخبرة القضائية؛
- تقرير الإعانات لبعض الصناعات... الخ.

5) نقابات العمال:

كذلك تعتمد عليها في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور، والمشاركة في الأرباح

وما شابه.

الفرع الثاني: أهداف المراجعة

(1) أهداف تقليدية¹:

ويدرج تحتها:

- أ) مساعدة الإدارة على وضع السياسات واتخاذ القرارات الإدارية المناسبة.
- ب) التأكد من صحة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها.
- ج) إبداء رأي فني استنادا إلى أدلة وبراهين عن عدالة القوائم المالية.
- د) التقليل من فرص ارتكاب الأخطاء والغش من خلال التأكد من وجود رقابة داخلية جيدة.
- هـ) مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي.
- و) مساعدة الجهات الحكومية الأخرى في تخطيط الاقتصاد الوطني.

(2) أهداف حديثة²:

ويدرج تحتها:

- أ) مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها، والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
- ب) تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منه.
- ج) القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.
- د) تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.

¹ د. حسين القاضي، د. حسين دودح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 1999، ص15.

² د. أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص09.

من العرض السابق نخلص إلى أن الهدف الرئيسي لعملية المراجعة المحاسبية هو إبداء الرأي الفني المحايد عن القوائم المالية ككل على مدى تصويرها للمركز المالي للمنظمة وتبيان عملياتها بصورة سليمة وعادلة¹، وليس اكتشاف الغش والأخطاء، وإنما تظهر هذه الأخطاء والغش عند قيام المراجع بمهمته.

المبحث الثاني: خصائص المراجعة

سنقوم في هذا المبحث للتطرق إلى الفرضيات، التي تعتبر كحجر الأساس، والركيزة التي تقوم عليها عملية المراجعة، كما سنتعرض إلى أنواع المراجعة، وفي الأخير سنوضح الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

المطلب الأول: فروض المراجعة

الفروض هي مقدمات ومعتقدات سابقة وأساسية، تعتمد عليها الأفكار والمقترحات والقواعد الأخرى²، وتتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها نظرية المراجعة كالاتي:

الفرع الأول: قابلية البيانات للفحص³

¹ د. محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآلية التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002-2003، ص 05-06.
² د. منصور أحمد البديوي، د. شحاته السيد شحاته، دراسة في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعي، الإسكندرية، 2002-2003، ص 35.
³ د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 13.

تتمحور المراجعة على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على

المعلومات المحاسبية، فإذا لم تكن قابلة للفحص فلا مبرر لوجود هذه المهنة.

ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة،

ومصادقيّ المعلومات المقدمة من جهة أخرى، وتتمثل هذه المعايير في العناصر الآتية:

- ملائمة المعلومات؛

- قابلية الفحص؛

- عدم التحيز في التسجيل؛

- قابلية القياس الكمي.

الفرع الثاني: عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة¹

يقوم هذا الفرض على وجود تبادل للمنفعة بين إدارة المشروع ومراجع الحسابات،

فالإدارة تعتمد في اتخاذ معظم قراراتها على المعلومات المالية المرتبطة برأي المراجع،

حيث يعتمد هذا الأخير من المعلومات المقدمة من الإدارة والتي على أساسها يبني رأيه

الفني، ويعني هذا أن كل من المراجعين والإداريين يجب عليهم أن يهتموا بصدق وعدالة

عرض القوائم المالية لنتائج الأعمال والمراكز المالية.

الفرع الثالث: خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من الأخطاء التواطئية²

¹ د. منصور أحمد البديوي، د. شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 36.

² د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 14.

إن المراجع مسئول عن اكتشاف الأخطاء الواضحة ، ولكنه غير مسئول عن اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي تم التواطؤ فيها، وأنه يتقيد بمعايير المراجعة المتفق عليها.

الفرع الرابع: وجود نظام سليم للرقابة الداخلية¹

إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يقلل من حدوث الأخطاء، مما يجعل المراجع القيام بعملية المراجعة بصفة اقتصادية وعملية، من حيث إمكانية استخدام المراجعة الاختبارية بدلا من المراجعة الشاملة (التفصيلية).

الفرع الخامس: التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية²

إن الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يعد مؤشرا حقيقيا للحكم على صلاحية القوائم المالية الختامية وعن مدى تمثيل نتيجة المؤسسة إلى المركز المالي لها، ويعني هذا الفرض أن مراجعي الحسابات يسترشدون بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها كمؤشر للحكم على سلامة المواقف المعينة.

الفرع السادس: العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في

المستقبل³

يعتبر هذا الفرض أن العمليات التي قامت بها المؤسسة في الماضي تمت وفق إجراءات سليمة، وضمن نظام سليم للرقابة الداخلية، وستكون كذلك في المستقبل، والعكس

¹ د.محمد سمير الصبان، مرجع سبق ذكره، ص21.

² د.محمد سمير الصبان، مرجع نفسه، ص22.

³ د.طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص15.

صحيح، لذا بات من الضروري على المراجع في الحالة العكسية بذل المزيد من العناية المهنية لكشف مواطن الضعف في ونظام الرقابة الداخلية.

الفرع السابع: مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط¹

على المراجع أن يقوم بعمله كمراجع للحسابات وفق الاتفاقية المبرمة مع المؤسسة، أنه عند فحص البيانات المالية لغرض إبداء رأي فني محايد، فإن المراجع عليه أن يتصرف ويعمل كمراجع فقط، ويجب أن يتمتع بالاستقلالية في عمله.

المطلب الثاني: أنواع المراجعة

هناك أنواع متعددة من المراجعة، حيث تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إلى عملية المراجعة، والتي تصنف كآلاتي:

الفرع الأول: من حيث القائم بعملية المراجعة

من هذه الزاوية، تنقسم المراجعة إلى نوعية:

1) المراجعة الخارجية:

يقوم بعملية المراجعة الخارجية شخص خارجي مستقل عن إدارة المنظمة- أي ليس موظفا في المنشأة التي تخضع قوائمها المالية للمراجعة-² ، حيث يقوم بفحص انتقادي محايد للدفاتر والسجلات المحاسبية، والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية، لغرض

¹ د. منصور أحمد البديوي، د. شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 39.

² د. محمد الفيومي، د. عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 15.

الوصول إلى رأي فني محايد عن صحة وصدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، وذلك لإعطائها المصدقية حتى تتال القبول والرضى لدى مستعملي المعلومات من الأطراف الخارجية، خاصة المساهمون، المستثمرون، والبنوك، ويجب أن يكون الشخص مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات¹.

(2) المراجعة الداخلية:

كانت المراجعة الداخلية في السابق تهتم بالناحية المالية والمحاسبية فقط، أما الآن فإن مجال تدخلها قد توسع، وأصبحت في قمة الهرم التنظيمي-تابعة للمديرية العامة-، ومستقلة عن بقية المديرية الخاضعة للمراقبة الداخلية²، فهي وظيفة داخلية-داخل المنشأة-، ومستقلة، بغرض فحص أنشطة المنظمة، وتهدف إلى مساعدة الأفراد داخل التنظيم للقيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة، وذلك عن طريق التحليل، التقييم، التوصيات، المشورة³، حيث تكمن مهمة الأساسية للمراجعة الداخلية في فحص والتأكد من مدى تحقيق أهداف الرقابة الداخلية في المنظمة⁴.

¹ د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص30، بتصرف.

² محمد بوتين، المراجعة والمراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص15.

³ د. عبد الفتاح محمد الصحن، د. محمد السيد سرايا، د. فتحي رزق السوافيري، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص219-220.

⁴ Élisabeth Bertin: Audit interne: Enjeux et Pratiques à l'international, Eyrolles, Paris, 2007, p21.

كما عرفها المعهد الفرنسي للمراجعين الداخليين (IFACI): "المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة، وهادفة، داخل المؤسسة، والتي تقوم بتقديم للمنظمة ضمانات لنسبة تحكمها في عملياتها، وتحسين النصائح والآراء والمساهمة في خلق القيمة المضافة"¹.

الفرع الثاني: من حيث نطاق عملية المراجعة²

تنقسم المراجعة من حيث نطاق أو مجال عملية المراجعة إلى نوعين هما:

(1) المراجعة الكاملة:

هي المراجعة التي تخول للمراجع فحص كل القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل، ويعتبر المراجع مسئولاً عن أي أضرار تنشأ عن تهاونه في أي ناحية من نواحي العمل.

(2) المراجعة الجزئية:

هذا النوع يتضمن وضع قيود على نطاق فحص المراجع للعمليات، حيث يقوم بفحص بعض العمليات فقط، ويقوم بإبداء رأيه الفني والمحايد حول ما حدد له في العقد الكتابي، كأن يقوم بمراجعة المشتريات، أو المبيعات.

الفرع الثالث: من حيث درجة الالتزام بعملية المراجعة

(1) المراجعة الإلزامية:

¹ Pierre Schick: Mémento d'audit interne: Méthode de conduite d'une mission, Dunod, Paris, 2007, p5.
² د. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، 2000، ص15.

فهي مراجعة إجبارية، تلتزم بها المنشأة وفقاً لأحكام القوانين، وبدون فرض قيود على عمل المراجع¹، حيث تعين الجمعية العامة للشركة مندوباً للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، وأن يكون مسجلاً في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

(2) المراجعة الاختيارية:

يقصد بها القيام بعملية المراجعة وفقاً لطلب أصحاب المنشأة، وبطريقة اختيارية، دون إلزام قانوني، وهذه المراجعة قد تكون كاملة أو جزئية حسب العقد المبرم بين المراجع والعميل².

الفرع الرابع: من زاوية توقيت المراجعة³

يمكن أن ننظر من هذه الزاوية ونميز بين نوعين من المراجعة، هما المراجعة المستمرة، والمراجعة النهائية، وسنتطرق إليهما كالتالي:

(1) المراجعة المستمرة:

يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية

¹ د. عبد الفتاح محمد الصحن، د. رجب السيد راشد، د. محمود ناجي درويش، أصول المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999-2000، ص 13.

² د. يوسف محمود جريوع، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 23-26.

على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة، ووفقا لبرنامج سنوي مضبوط مسبقا، ويستجيب إلى الإمكانيات المتاحة، والواقع أن هذا النوع من المراجعة يصلح إلى المؤسسات كبيرة الحجم.

(2) المراجعة النهائية:

يستعمل هذا النوع عادة في نهاية السنة المالية، إذ يعين المراجع في بعد الانتهاء من التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي، والواقع أن هذا النوع يكون في المؤسسات الصغيرة التي يكون عدد عملياتها قليل، ويستطيع المراجع التحكم في الوضعية في ظل محدودية مدة المراجعة.

الفرع الخامس: من زاوية الفحص

تقسم المراجعة من حيث زاوية الفحص إلى:

(1) المراجعة الشاملة¹:

ويقصد بها أن المراجع يفحص كل العمليات، وهذا النوع يصلح للوحدات الاقتصادية الصغيرة الحجم، حيث يكون حجم وعدد عملياتها صغير نسبيا.

(1) المراجعة الاختبارية²:

يستند هذا النوع على الاختبار لجزء من المفردات من الكل، مع تعميم نتائج هذا الفحص للمفردات المختارة-العينة- على كل أو جميع المفردات -المجتمع- ، كما أن هذا

¹ د.حسين القاضي، د.حسين دودح، مرجع سبق ذكره، ص18.

² د.طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص29.

النوع من المراجعة يتجلى خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم، والمتعددة العمليات التي تصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات.

لذلك تظهر لنا أهمية نظام الرقابة الداخلية في تحديد حجم العينة من خلال تقييم هذا النظام، واكتشاف مواطن الضعف والقوة في الأجزاء المكونة له من ناحية، ومن ناحية أخرى تحديد مدى إمكانية تطبيق هذا النوع من المراجعة.

المطلب الثالث: الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية¹

لكي يتم تبيان الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية، يجب توضيح أوجه الاختلاف والتشابه، والتي سنسردها كما يلي:

الفرع الأول: أوجه الاختلاف

إن الهدف الأساسي للمراجعة الداخلية هو التأكد من قوة أنظمة الرقابة الداخلية، وفعاليتها، وما ينتج عنها من بيانات محاسبية، إلا أن الهدف الأساسي للمراجعة الخارجية يتمثل في إبداء الرأي الفني المحايد نحو قدرة تمثيل القوائم المالية لنتائج أداء الوحدة الاقتصادية ومركزها المالي، واستنادا إلى اختلاف الهدف الرئيسي لكلاهما، يختلف الأسلوب المستخدم في تحقيق هذا الهدف، حيث يعتمد المراجع الداخلي على أسلوب الفحص للدفاتر، السجلات، المستندات، والقوائم المالية وبصورة شاملة، أما المراجع الخارجي، وبالإضافة إلى

¹ د. فتحي رزق السوافيري، د. سمير كامل محمد، د. محمود مراد مصطفى، الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 46-50.

هذا الفحص وبصفة خاصة، من خلال العينات، يقوم بطلب إيضاحات للعمل على جمع أكبر أدلة إثبات، تمكنه من الحكم على صحة العمليات والأرصدة لدى الوحدة الاقتصادية .

أيضا اختلاف مدى استقلال المراجع الداخلي مقارنة بنظيره المراجع الخارجي، فالمراجع الداخلي يخضع لتعليمات وأوامر الإدارة، كما تقوم بتعيينه، فهو تابع لها ويتلقى منها الأوامر اليومية، أما المراجع الخارجي، فهو شخص محايد، ويعتبر مستقلا تماما عن نفوذ إدارة الوحدة الاقتصادية محل الفحص، يقوم بتعيين مراجع الحسابات الجمعية العامة للمساهمين، لتوفير الاستقلالية الكاملة للمراجع الخارجي، وإبداء المحاييد.

وعلى ذلك، يمكن القول أن نطاق عمل المراجع الداخلي يتحدد بناء على احتياجات الإدارة، بينما يتحدد نطاق عمل المراجع الخارجي وفق القانون والعرف المحاسبي السائد، وأن خضوع المراجع الداخلي للمسائلة، هو من شأن الإدارة، بينما مسائلة المراجع الخارجي، هي من اختصاص الجمعية العمومية التي تعنيه وكيلا عنها.

من أوجه الاختلافات أيضا، أن الكثير من المتطلبات ينبغي توافرها في المراجع الخارجي، من حيث درجة الكفاءة وتأهيل العلمي، والفترة الزمنية، والاختبارات الواجبة لكي يمارس المهنة.

بالإضافة إلى اختلافات الهدف، ودرجة الاستقلال، ومتطلبات ممارسة المهنة، يمكن القول أن المستفيد الأول من مراجعة الداخلية هو الإدارة، بينما المستفيد الأساسي للمراجعة

الخارجية هو المساهمين، وغيرهم من الأطراف الخارجية، وذلك كما يوضّحه الجدول التالي

:

جدول رقم (2): أوجه الاختلافات بين المراجعة الداخلية والخارجية

بيان	المراجعة الداخلية	المراجعة الخارجية
الهدف	<p>1 تحقق أعلى كفاية إدارية وإنتاجية من خلال القضاء على الإسراف واكتشاف الأخطاء والتلاعب في الحسابات.</p> <p>2 التأكد من صحة المعلومات للاسترشاد بها في رسم الخطط واتخاذ القرارات وتنفيذها.</p>	<p>إبداء الرأي الفني المحايد عن مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن فترة محاسبية معينة وتوصيل النتائج إلى الفئات المستفيدة منها.</p>
علاقة القائم بعملية المراجعة بالمنشأة	موظف من داخل المنشأة (تابع)	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المنشأة (مستقل)
نطاق وحدود المراجعة	تحدد الإدارة عمل المراجع، كما أن طبيعة عمل المراجع الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المنشأة والمراجع الخارجي والعرف السائد، ومعايير المراجعة المتعارف عليها، وما تنص عليه القوانين

المنظمة لمهنة المراجعة وغالبا ما تكون تفضيلية أو اختيارية وفقا لطبيعة وحجم عمليات المنشأة محل المراجعة.	لما لديه من وقت وإمكانات تساعده على مراجعة عمليات المنشأة.	
1 يتم الفحص بصورة نهائية طوال السنة المالية . 2 قد يكون كامل أو جزئي 3 إلزامية وفقا للقانون السائد	1 - يتم الفحص بصورة مستمرة طول السنة المالية. 2 اختيارية وفقا لحجم المنشأة.	التوقيت المناسب للأداء
1 قراء التقارير المالية 2 أصحاب المصالح 3 إدارة المنشأة	إدارة المنشأة	المستفيدون

المصدر: د. أحمد حلمي جمعة، مصدر سبق ذكره، ص 18

الفرع الثاني: أوجه التشابه

من حيث المصلحة المشتركة لكلا من مراجعة الداخلي والخارجي، وجود نظام فعال للرقابة الداخلية، بقصد منع حدوث الأخطاء وأوجه التلاعب أو الحد منهما، وأيضا كلاهما يهتم بالمراجعة المالية للعمليات التي يقوم بها المشروع، لذلك من المصلحة المشتركة لكلاهما وجود نظام محاسبي ملائم يعمل على توفير المعلومات لإعداد القوائم المالية. يترتب على ذلك أن كلاهما يعتمد على نظام الرقابة الداخلية، وعلى فحص السجلات المحاسبية، التحقيق من عناصر وقيم الأصول، الالتزامات، بنود وحقوق الملكية.

المبحث الثالث: المعايير المراجعة

معايير المراجعة هي قواعد عامة يتفق عليها، ولا يجوز مخالفتها، وذلك لضمان أداء

عملية المراجعة بكفاءة¹، كما نص المجمع الأمريكي للمحاسبين على معايير المراجعة المتعارف عليها في ثلاثة مجموعات.

المطلب الأول: المعايير العامة أو الشخصية

هي معايير تخص شخص المراجع، ومتعلقة بتأهيله، ونوعية عمله، وهي:

الفرع الأول: معيار التأهيل العلمي والعملية والكفاءة المهنية²

على المراجع أن يكون في مستوى مهمته، سواء من ناحية التأهيل العلمي أو

المؤهلات العلمية والكفاءة المهنية المطلوبة، لإيفاء التام، والكفاء بمهمته، فحسب النصوص الجزائرية المنظمة لهذه المهنة، تشترط على الشخص الراغب في الحصول على الاعتماد كمراجع للحسابات الآتي:

1) من ناحية التأهيل العلمي:

أن يكون المراجع حائزا على شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية بالنسبة لمهنة الخبير

المحاسب، أو حائزا على شهادة جزائرية لمحافظة الحسابات بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات.

2) من ناحية التأهيل العملية والكفاءة المهنية:

¹ د. منصور أحمد البديوي، د. شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص 42.

² د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

ويكون الشخص مسجلاً في المصف الوطني للخبراء المحاسبين، أو في جدول
الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

في الأخير نشير إلى أن هذه الشروط قد لا تكون كافية للحكم على المراجع بالكفاءة
المهنية المطلوبة، لذلك ينبغي حضوره لملتقيات دورية، ندوات، وتريصات ميدانية، يستطيع
من خلالها تنمية قدراته الفكرية، العلمية، والميدانية، وتمكنه من الإيفاء من متطلبات معيار
التأهيل العلمي، العملي، والكفاءة المهنية.

الفرع الثاني: معيار الاستقلالية¹

يسعى مستعملو المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المعلوماتي المحاسبي،
للحصول على معلومات ذات مصداقية للاعتماد عليها في سن قرارات مستقبلية، إذ أن
تحديد الاعتماد على هذه المعلومات يكون على أساس مدى استقلالية المراجع، لذا ينبغي
توافر النقطتين التاليتين لتحديد مدى استقلالية المراجع:

(1) عدم وجود مصالح مادية للمراجع:

ينبغي على المراجع أن لا يكون له مصالح مادية مع المنظمة التي يقوم بمراجعتها،
وأن لا تكون لأحد أقربائه مصالح من نفس النوع، لأن وجود ذلك قد يؤثر على استقلاليته
في إبداء الرأي الفني المحايد في القوائم المالية الختامية.

(2) وجود استقلال ذاتي:

¹ د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 40-42.

يفترض في هذه النقطة عدم تدخل العميل، أو سلطة عليا في الدور الذي يقوم به

المراجع من تحقيق المبتغى من المراجعة.

في ظل توافر النقطتين السابقتين، يمكن أن تحدد الأبعاد الدالة على استقلال

المراجع، والتي سوف نوضحها كآتي:

أ) الاستقلال في إعداد برامج المراجعة:

يستطيع المراجع في ظل هذا البند تحديد برنامج المراجعة، وخطوات العمل،

وحجم العمل، من خلال المفردات الواجب فحصها، وكذا الجوانب المراد مراجعتها من

نظام المعلومات المحاسبية.

مما لا شك أن هذا البعد يتضمن عدم تدخل الإدارة في استبعاد، أو تحديد، أو

تعديل ما تم أخذه من طرف المراجع في برنامجه.

ب) الاستقلال في مجال الفحص:

يعتبر المراجع مستقلا، وحرًا في اختيار حجم المفردات المراد فحصها،

إذ يستطيع في هذا الإطار فحص جميع البيانات، المستندات، والسجلات، لتقرير

صحة ومصداقية المعلومات الناتجة عن هذا النظام المولد لها.

ج) الاستقلالية في إعداد التقرير:

يجب على المراجع أن يكون مستقلا في كتابة تقريره الموضح لعملية

الفحص، والتحقق من عناصر نظام المعلومات المحاسبية، من إظهار فيه كافة الحقائق التي تم اكتشافها، وإعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية الختامية، دون تدخل الغير.

الفرع الثالث: معيار العناية المهنية¹

العناية المهنية تعني أن أي شخص يقوم بعرض خدماته للآخرين عليه أن يكون مؤهلاً، ويملك المتطلبات المهنية، أي أن لديه من المهارات مثل ما هو مطلوب من المهن الأخرى كالمهندس وما شابه ذلك، فهذا المعيار يتطلب من المراجع انجاز عمله بعناية عند القيام بإجراءات المراجعة، وعند تحضير التقرير، حيث تتطلب العناية المهنية دراسة انتقادية لجميع مستويات العمل المنجز من قبل المساعدون الذين قاموا بعمل المراجعة.

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني

وهي التي تخص العمل الميداني، أي المعايير المطبقة والمعتمدة ميدانياً في تطبيق المراجعة، وفي هذا الإطار نجد أربعة معايير وهي:

الفرع الأول: معيار قاعدة التخطيط السليم للعمل، والإشراف الملائم على المساعدين²

تتطوي عملية المراجعة على انجاز مهام معينة في توقيت معين، وبواسطة أشخاص معينين، وهو ما يتطلب التخطيط السليم لها ، ولذلك يجب تخطيط العمل بدرجة كافية،

¹ د.هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان، 2006، ص30-31.

² د.عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص36-37.

ويجب مباشرة الإشراف الملائم على المساعدين في حالة وجودهم، وتحديد الوقت اللازم

لذلك، ويتطلب تحقيق هذا المعيار انجاز ما يلي:

- اكتشاف بيئة المراجعة ووضع خطة العمل.

- تخصيص المساعدين على مهام الفحص.

- الإشراف العام على المساعدين وتقييم أدائهم.

الفرع الثاني: معيار دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية¹

إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة أدلة المراجعة، وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة، والوقت المناسب للقيام بإجراءات المراجعة، والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية أكثر من غيرها، واستمرار المراجع في فحص نظام الرقابة الداخلية ضروري ليتمكن من الإلمام بالإجراءات والأساليب المستخدمة، وإلى المدى الذي يزيل أي شك، أو تساؤل في ذهنه عن مدى فعاليته وكفاءته، كما يمر المراجع بثلاث خطوات رئيسية وهي:

(1) الإلمام بنظام الموضوع: يتحقق عن طريق المتابعة والملاحظة والإطلاع واستخدام قائمة

الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها هذا النظام.

(2) تحديد الكيفية التي يسير عليها النظام: قد يكون هذا الأخير سليماً نظرياً ولكنه

غير مطبق واقعياً ويمكن ذلك بتتبع العينات الإحصائية.

¹ د. خالد راغب الخطيب، د. خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات ، المستقبل، عمان، 1998، ص70.

3) تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعية والمستخدمية بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات.

الفرع الثالث: معيار كفاية وملائمة أدلة الإثبات¹

يقوم المراجع بالبحث عن الأدلة الكافية لتدعيم رأيه الفني المحايد حول مدى صحة المعلومات المحاسبية، والتأكد من أن كل البيانات المسجلة لها مستندات تثبت صحتها. يمكن تقسيم أدلة الإثبات بشكل عام إلى قسمين هما:

1) أدلة داخلية:

تشمل كل الدفاتر والسجلات المحاسبية، الشيكات، المستندات، أوامر الشحن، طلبات الشراء، وكل ما يتم إعداده داخل المؤسسة.

2) أدلة خارجية:

تشمل على المصادقات من العملاء والموردين، الملاحظات والاستفسارات التي تجري خارج المؤسسة في البنوك، وكالات التأمين، إدارة الضرائب، وإلى غير ذلك من الأطراف الخارجية.

المطلب الثالث: معايير إبداء الرأي (التقرير)

يعد التقرير وسيلة اتصال بين مراجع الحسابات ومستخدم القوائم المالية، بحيث يتضمن المعلومات المبلغة من المراجع إلى كافة المستخدمين، فهو ثمرة عملية المراجعة،

¹ د. طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 52.

كما على المراجع أن يسترشد بالقواعد التالية عند إعدادة لتقريره¹:

الفرع الأول: معيار استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها²

يجب أن يتضمن التقرير الإشارة عما إذا كانت الحسابات والقوائم المالية قد أعدت

طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

الفرع الثاني: معيار تجانس استخدام المبادئ المحاسبية

يجب أن ينص تقرير إبداء الرأي، عما إذا كانت المبادئ المحاسبية المطبقة حاليا

تتميز بالثبات، إذا ما قورنت بالفترات السابقة³، حيث يهدف هذا المعيار إلى ضمان قابلية

القوائم المالية للمقارنة، وتبيان طبيعة التغيرات التي طرأت على المبادئ، وآثارها على القوائم

المالية.

الفرع الثالث: معيار الإفصاح الكامل في القوائم المالية⁴

يفترض أن القوائم المالية تحتوي على كافة البيانات والإيضاحات، بحيث تفصح عن

المركز المالي، ونتيجة النشاط، وبالتالي فإن مراجع الحسابات لا يعطي أي إيضاحات

إضافية، إلا إذا عجزت القوائم المالية عن تقديم الإفصاح الملائم، بحيث أي معلومة مضللة

تحتوي عليها القوائم المالية، سوف تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة.

¹ د. خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 131.

² د. خالد راغب الخطيب، د. خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

³ د. حسين القاضي، د. حسين دودح، مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁴ د. محمد سمير الصبان، د. عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية - المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف

عليها والمعايير الدولية -، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 79.

الفرع الرابع: معيار إبداء الرأي في القوائم المالية

يجب أن يحتوي التقرير على رأي المراجع حول القوائم المالية كوحدة واحدة، ففي الحالات التي لا يمكن إبداء الرأي حول أمور معينة، يجب الإشارة إلى الأسباب التي أدت إلى ذلك، ويجب أن يوضح التقرير في جميع الأحوال طبيعة الفحص الذي قام به، ودرجة مسؤوليته عن القوائم المالية¹.

ويتخذ المراجع في مجال التعبير عن رأيه في القوائم المالية، أحد المواقف الأربعة

التالية طبقاً لمعايير المراجعة²:

- إبداء رأي دون تحفظات.

- إبداء رأي ينطوي على تحفظات.

- إبداء رأي مخالف.

- الامتناع عن إبداء الرأي.

جدول رقم (3): معايير المراجعة

المعايير العامة	المعايير العمل الميداني	معايير التقرير
1 . معيار التأهيل العلمي والعملية والكفاءة المهنية 2. معيار الاستقلالية	1. معيار قاعدة التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم مع المساعدين	1. معيار استخدام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

¹ د.حسين القاضي، د.حسين دودح، مرجع سبق ذكره، ص 27.

² د.خالد راغب الخطيب، د.خليل محمود الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 73.

<p>2. معيار تجانس استخدام المبادئ المحاسبية.</p> <p>3. معيار الإفصاح الكامل في القوائم المالية.</p> <p>4. معيار إبداء الرأي في القوائم المالية.</p>	<p>2. معيار قاعدة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية</p> <p>3. معيار كفاية وملائمة أدلة الإثبات</p>	<p>3. معيار العناية المهنية</p>
---	---	---------------------------------

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الرابع: مراحل تنفيذ عملية المراجعة

تتم مراحل المراجعة وفق معايير العمل التي هي مرتبطة بالمهمة في حد ذاتها وبمتطلباتها المهنية، ويكون العمل منظما ومخططا ومبرمجا بطريقة عقلانية ومنهجية، وتتمثل هذه المراحل في الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة، ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية، وفي الأخير مرحلة إعداد التقرير النهائي، والتي سيتم شرحها كالتالي.

المطلب الأول: الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة¹

خلال هذه المرحلة، يقوم المراجع بالتعرف على المنشأة موضوع المراجعة، من خلال حصر مختلف مجالاتها وأنظمتها، من معرفة الحقائق التقنية، التجارية، القانونية، الضريبية، والاجتماعية حول المؤسسة التي يريد مراجعتها.

إن هذه المرحلة تتضمن مجموعة من الخطوات، هي كالتالي:

الفرع الأول: الأعمال الأولية

هي خطوة يطلع المراجع من خلالها على الوثائق الخارجية للمؤسسة، مما يسمح له بالتعرف على محيطها، ومعرفة القوانين، التنظيمات الخاصة بالقطاع، مما يمكنه من استخراج معايير مقارنة بين مؤسسات القطاع.

الفرع الثاني: الاتصالات الأولى مع المؤسسة

يتعرف المراجع من خلال هذه الخطوة على مسؤولي ومسيري مختلف المصالح، ويجري حوارا معهم ومع من يشغل معهم أثناء أداء المهمة، كما يقوم بزيارات ميدانية يتعرف من خلالها على أماكن المؤسسة، نشاطاتها ووحداتها.

الفرع الثالث: انطلاق الأعمال

بعد حصول المراجع على نظرة عامة، شاملة، وكاملة حول المنشأة، وبعد قطع مختلف الخطوات، يقوم بجمع معلومات تتصف بالديمومة نسبيا في ملف، وذلك لإعداد

¹ محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 67-69.

برنامج تدخله.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية وفحص الحسابات والقوائم المالية

إن تقييم نظام الرقابة الداخلية يعد الخطوة الثانية في عملية المراجعة، وذلك لتحديد حجم الاختبارات، كما تعتبر عملية فحص الحسابات والقوائم المالية الخطوة الثالثة، والتي يتم تطبيقها على حجم العينة.

الفرع الأول: تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة ضمانات تساهم في التحكم في المؤسسة، وعليه، لا بد من تقييم كل طرق العمل والإجراءات والتعليمات المعمول بها، قصد الوقوف على أثرها على الحسابات والقوائم المالية¹، وما يهم المراجع، هو دراسة وتحديد مدى ملائمة نظام الرقابة الداخلية كأساس لتحديد مدى الاختبارات والفحوص التي ستكون مجالا للمراجعة².

فلا بد للمراجع أن يتلقى أجوبة على الأسئلة الرئيسية التالية³:

- ما هي الإجراءات المعمول بها ؟

- هل تلك الإجراءات مطبقة فعلا؟

- هل الإجراءات كافية لخلق رقابة داخلية فعالة؟

¹ محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص70.

² د.فتحي رزق السوافيري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص37.

³ محمد بوتين، مرجع نفسه، ص71.

الفرع الثاني: فحص الحسابات والقوائم المالية¹

في حالة جودة الرقابة الداخلية، يكون هذا دليلاً مبدئياً على صحة الحسابات، لكنه غير كافٍ، ولا بد من مراجعة مباشرة للحسابات والقوائم المالية، وإلا فكيف يمكن المصادقة عليها دون فحصها فحصاً فعلياً؟ حيث تتجزأ مرحلة الفحص في خطوتان كتالي:

1) تحديد آثار تقييم المراقبة الداخلية:

إن التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى تسهيل أو تعقيد المهمة، أي يؤدي إلى توسيع أو تضيق برامج التدخل النموذجية المسطرة، فالنظام الجيد يعفي المراجع من المراقبة المباشرة لشمولية وحقيقة التسجيلات، كما أن النظام المليء بالعيوب، قد يؤدي به إلى استحالة القيام بفحص الحسابات، وإعطاء رأيه حولها.

2) اختبارات السريانية والتطابق:

يسمح هذا النوع من الاختبارات للمراجع التحقق أولاً من تجانس وتطابق (أو عدمه) المعلومات المحاسبية، والمعلومات في الميدان، حيث يرغب في اكتشاف فيما إذا كان هناك انحراف، كما تتم هذه العملية بالطرق التالية:

أ) تتم اختبارات التطابق عن طريق:

- الإطلاع على المعلومات المحاسبية مثل: فحص للقيود.
- الإطلاع كذلك على المعلومات خارج المحاسبة مثل: العقود ومحاضر الاجتماعات.

¹ محمد بوتين، مرجع نفسه، ص 76-81.

- القيام بمقارنات عن طريق عمليات حسابية مثل: نفقات المستخدمين، النفقات المالية... الخ.

فكال هذه الفحوص تدخل في إطار المراجعة التحليلية.

(ب) أما اختبارات السريانية للتسجيلات والأرصدة، فتتم هي الأخرى بالاعتماد على مصادر

مختلفة نذكر منها:

- الرجوع إلى الوثائق الداخلية: الفواتير، سندات الاستلام... الخ.
 - إرسال طلبات المصادقة للمتعاملين مع المؤسسة، قصد تأكيد أو نفي العمليات المسجلة في دفاتر المؤسسة والتي تمت معهم، مثل الزبائن، الموردين والبنوك.
 - إرسال طلبات المصادقة لأطراف أخرى، طلبا لمعلومات حول المؤسسة التي يراجعها، مثل المحامين فيما يخص النزاعات المحتمل أن تكون مع الغير.
 - المشاهدة الميدانية باستعمال عملية العد، مثل مراقبة الصندوق فجائيا بجرده.
- فكلما كانت الوثائق آتية من مصادر خارجية كلما كانت قوية في مثل هذه الاختبارات، إلا أن تقييم نظام المراقبة الداخلية قد يعطي للوثائق الداخلية درجة من ثقة ومصداقية معتبرة يعتمد عليها المراجع لتحديد طبيعة وحجم الاختبارات التي ينبغي أن تجرى على الحسابات.

المطلب الثالث: مرحلة إعداد التقرير النهائي¹

¹ محمد بوتين، مرجع سبق ذكره، ص 81-82.

على المراجع في نهاية الأمر أن يصدر رأيه المدعم بالأدلة حول المعلومات المالية،
و قبل الإدلاء به عليه التأكيد من مدى احترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من طرف
المنشأة، كما عليه مراجعة أوراق عمله التي تمثل القاعدة لكتابة التقرير، للتأكد من محتواها
للمرة الأخيرة، والتأكد كذلك من أن الأشغال المبرمجة قد تم انجازها كما يجب، وأن محتوى
أوراق العمل هذه كافي لتبرير الرأي النهائي للمراجع ولم يبقى للمتدخل في نهاية هذه المرحلة
إلا أن يختم ويدلي بهذا الرأي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المردودية المالية

تعتبر المردودية المالية كمقياس نقدي لفعالية التوظيف المالي في الاستثمارات، وتعكس مدى قدرة المؤسسة في التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال اللازمة لضمان استمرار أشغالها ونشاطاتها، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف المردودية، ونسبها، كما سنبين مفهوم المردودية المالية، ومعايير قياسها.

المطلب الأول: تعريف المردودية ونسب قياسها

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المردودية بصفة عامة، ونسب قياسها كما يلي:

الفرع الأول: تعريف المردودية

المردودية لغة هي مشتقة من كلمة "رد"، والتي تعني رد الشيء إلى أصحابه دون نقصان، و هي ذلك الشيء الذي يستطيع أن ينتج مردود أو عائد.

ومن أجل الإحاطة الكاملة بالمردودية، سنذكر بعض التعاريف المختلفة:

- المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق وفرة نقدية، بمعنى تحقيق وفرة من

الأرباح¹.

- عندما نتكلم عن المردودية، نعني بذلك مدى تأثير عوامل الإنتاج على النتائج النهائية المحققة، مقارنة

بتلك المسطرة، بهدف التحكم المالي للمؤسسة، ومنه استخلاص الأسباب التي أدت إلى زيادة أو نقص

الربح، فيما يخص نوع المنتجات، والبضائع المباعة وملحقاتها².

¹ Pierre.Paucher, Mesure de la performance financière de l'entreprise, Presses Universitaires de Grenoble, 1993, p31.

² Pierre Lauzel, Robert Teller, Contrôle de gestion et Budget, 4 ème édition, Sirey, Paris, 1986, p24.

الفرع الثاني: نسب قياس المردودية

يمكن عرض نسبها كما يلي¹:

1) نسب المردودية الاقتصادية:

وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها، وتحسب بالعلاقة

التالية:

النتيجة الصافية

$$E = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

• تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة، أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي، و

الاقتصادي.

2) نسب المردودية المالية :

تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين، وتحسب كما يلي:

النتيجة الصافية

$$N = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الأموال الخاصة

3) مردودية الأموال الدائمة :

تحسب وفق العلاقة التالية :

النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية

$$V = \frac{\text{النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية}}{\text{الأموال الخاصة + الديون المالية}}$$

الأموال الخاصة + الديون المالية

¹ Vizzavona Patrice, Gestion financière, 8 ème édition , Atol, Paris, 1992, P120.

- تقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم و الاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تجديد وسائل الإنتاج، وتطويرها، قصد تنمية نشاطها.

المطلب الثاني: مفهوم المردودية المالية¹

وتسمى أيضا بمردودية الأموال الخاصة، حيث تعرف بأنها "قدرة المؤسسة لتقديم نتيجة بالنسبة للمساهمين"، وهذه النتيجة تتمثل في العوائد التي يتحصل عليها المساهمون لكل دينار استثمروه، وتقاس بالعلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.

- النتيجة الصافية: وتتمثل في النتيجة الإجمالية للدورة (ح/880) مطروحا منها الضرائب على أرباح الشركات (ح/889)، حيث تمثل خلاصة عن نشاط المؤسسة خلال دورة استغلال واحدة.
- الأموال الخاصة: فتعتبر أول وأهم مصدر من مصادر تمويل المؤسسة، حيث لأهميتها دليل عن مدى الاستقلالية المالية اتجاه الغير، وتمثل الأموال الخاصة مجموعة وسائل التمويل التي أحضرها المؤسسون أو الملاك، والأموال المتروكة تحت تصرف المؤسسة.

المطلب الثالث: معايير قياس المردودية المالية

تقاس المردودية المالية على أساس معيارين هما الربح والتدفق النقدي:

الفرع الأول: الربح

لو نظرنا إلى المردودية من الناحية المالية، لوجدنا أنها تمثل الأرباح التي تنتج عن استخدام الاستثمارات والإمكانات المالية.

¹Jean Barreau, Gestion financière, Dunod, Paris, 1996, p130.

ويمثل صافي الأرباح، الفرق بين نتيجة الدورة الإجمالية مخصوما منها الضرائب على الأرباح¹.

الفرع الثاني: التدفق النقدي²

حيث يسمح بالحكم على مدى قدرة المؤسسة في تحقيق مصادر تمويل ذاتي، كما يمثل فائض الإيرادات عن المدفوعات المتعلقة بنشاط المؤسسة، باعتبار أن كل من الإيرادات والنفقات تمت نقدا وفي نفس الوقت. حيث أن:

$$\text{التدفق النقدي الصافي} = \text{النتيجة الصافية للدورة} + \text{الإهلاكات} + \text{المؤونات}$$

كما أن المردودية المالية لا تتوقف على الربح فقط، بل يضاف إليه الإهلاكات والمؤونات التي تساهم في زيادة موارد المؤسسة.

المبحث الثاني: دور المراجع في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

إن دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمنظمة يعتبر الخطوة الأولى في عملية المراجعة، فمن خلاله يحدد المراجع مدى الفحص وحجم الاختبارات التي تقتصر عليها إجراءات المراجعة، من تحديد نقاط القوة والضعف فيه، ثم تقديم النصح والإرشاد لإدارة، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على تعريف الرقابة الداخلية، أنواعها وأهدافها، ثم مكونات نظام الرقابة الداخلية وأساليب وخطوات تقييمه.

¹ جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات، دار الجامعية المصرية، الإسكندرية، 1985، ص66.

² ناصر دادي عدون، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص84.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الداخلية، أهدافها، وأنواعها

سنتطرق إلى تعريف الرقابة الداخلية، أنواعها، وأهدافها في الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية

تعددت التعاريف الخاصة بالرقابة الداخلية، فمنها ما نص على أنها:

- نظام داخلي يتكون من الخريطة التنظيمية للوحدة، مع تحديد الواجبات والمسؤوليات، ووجود نظام للحسابات وإعداد التقارير، هذا بالإضافة إلى جميع الطرق والوسائل الأخرى المستخدمة داخل الوحدة لتحقيق أهداف الرقابة الداخلية¹.

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الداخلية²

- 1) المحافظة على أصول المنظمة.
- 2) ضمان دقة وصحة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية لزيادة درجة الاعتماد عليها.
- 3) تحقيق الكفاءة التشغيلية لكل جوانب النشاط في المنظمة.
- 4) التأكد من التزام العاملين في المنشأة بكافة السياسات والأهداف التي وضعتها الإدارة.

الفرع الثالث: أنواع الرقابة الداخلية³

من الأهداف السالفة الذكر فإنه لا بد من تقسيم الرقابة الداخلية من حيث مجالاتها إلى ثلاثة أقسام

كالتالي:

1) الرقابة الإدارية:

¹ د. فتحي رزق السوافيري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 11-12.
² د. عبد الوهاب نصر علي، د. شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005-2006، ص 55.
³ د. خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 229-230.

وتشمل الخطة التنظيمية، وسائل التنسيق، والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية

الإنتاجية، مع تشجيع الالتزام بالسياسات و القرارات الإدارية، و هي

تعتمد في تحقيق أهدافها على وسائل متعددة مثل: الكشوفات الإحصائية، دراسة الوقت، تقارير الأداء، رقابة

الجودة، الموازنات التقديرية، واستخدام الخرائط والرسوم البيانية و برامج التدريب المتنوعة للمستخدمين.

الرقابة المحاسبية:

و تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المشتبه في

الدفاتر و السجلات و درجة الاعتماد عليها، و يضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: إتباع نظام

القيود المزدوج، وإتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية، ووجود نظام مستندي سليم، وإتباع نظام المراجعة

الداخلية.

الضبط الداخلي:

ويشمل الخطة التنظيمية و وسائل التنسيق و الإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس أو

الضياع أو سوء الاستعمال، و يعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على عدة وسائل منها: تحديد

الاختصاصات، السلطات، والمسؤوليات، حيث يخضع عمل كل موظف لمراقبة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية.

المطلب الثاني : مكونات نظام الرقابة الداخلية¹

يشمل أي نظام رقابي على خمسة مكونات أساسية، لابد من الاهتمام بها ودراستها

عند تصميم وتنفيذ أي نظام رقابي، حتى يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية وتمثل هذه

المكونات في ما يلي:

¹ د.فتحى رزق السوافيري، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص17-21.

الفرع الأول: بيئة الرقابة

تعتبر البيئة الرقابية أساساً للمكونات الأخرى، أو الأرضية التي تقوم عليها لتحقيق نظام رقابي فعال، وتتكون بيئة الرقابة من عوامل متعددة، ولكن تتوقف كل هذه العوامل على موقف الإدارة العليا والمعتقدات الأخلاقية المرتبطة بمفهوم الرقابة، وبالتالي يمكن تقسيم تلك العوامل إلى عوامل ذات صلة مباشرة بالإدارة، وعوامل أخرى مرتبطة بتنظيم المؤسسة نفسها.

تتمثل العوامل المرتبطة مباشرة بالإدارة في مدى نزاهة العاملين بالمستويات الإدارية المختلفة، القيم الأخلاقية السائدة لدى العاملين والإدارة، والمعايير السلوكية المطبقة وكيفية استخدامها في الواقع العملي لتشجيع الأداء الأخلاقي، تجنب العاملين والمؤسسة السلوك الغير أخلاقي، وتشجيع الأداء و السلوك لأخلاقي.

أما بالنسبة للعوامل المرتبطة بتنظيم المؤسسة نفسها، فتتمثل في الهيكل التنظيمي الكفء ومدى تحديد السلطات والمسؤوليات، و تتمثل باقي العوامل في سياسات الأفراد و ممارستهم المختلفة، ومدى الالتزام الفعلي بسياسات المؤسسة، وطريقة تشكيل كل من مجلس الإدارة و لجنة المراجعة، وكيفية تنفيذهم لواجباتهم، ولكن يمكن القول أن من أهم العوامل المكونة لبيئة الرقابة هي مدى تفاهم الإدارة والعاملين بالمؤسسة، و كيفية التعامل مع المفاهيم والقيم الأخلاقية والأمانة.

الفرع الثاني: تقييم المخاطر

يهتم بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة، و التعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفيض حدة تأثيراتها إلى مستويات مقبولة، وسوف يتم العرض إلى تقييم المخاطر بشيء من التفصيل فيما سيأتي لاحقاً.

الفرع الثالث: أنشطة الرقابة تتعلق بالرقابة على التشغيل، الرقابة على إعداد التقارير المالية، والرقابة على

الالتزام، حيث تهتم أنشطة الرقابة على التشغيل في المنشأة بمتابعة طرق عمل الموظفين، بينما تهدف أنشطة الرقابة على إعداد التقارير المالية إلى تأكيد إعداد تقارير مالية يمكن الوثوق بها، أما أنشطة الرقابة على الالتزام فإنها تهدف إلى التأكد من الالتزام بالقوانين التي تطبقها المنشأة.

الفرع الرابع: المعلومات و الاتصال

يهتم بتحديد المعلومات الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة، والوصول إليها وتشغيلها وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة، عن طريق قنوات مفتوحة للاتصالات تسمح بمراجعة تلك المعلومات و إعداد التقارير المالية.

الفرع الخامس: المتابعة

يهتم هذا المكون بالمتابعة المستمرة وتقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية، حيث يعتمد نطاق التقييم الدوري على نتائج المتابعة المستمرة، والمخاطر ذات صلة بنظام الرقابة الداخلية. إن تلك المكونات تعتبر مقاييس يمكن على أساسها تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، كما أنها تتضمن إرشادات تطبيقية بخصوص العوامل التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة.

المطلب الثالث: أساليب وخطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

يجب على المراجع استعمال الأساليب الملائمة أثناء قيامه بعملية المراجعة، كما أنه يتبع الخطوات اللازمة لذلك، والتي سيتم توضيحها في الفروع التالية.

الفرع الأول: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية¹

هناك ثلاثة أساليب مختلفة وهي:

1) الاستقصاء (الاستبيان):

ويمثل عدة خطوات من الأسئلة حول سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية، التي تعتبر ضرورية لمنع الانحرافات في البيانات المالية، والإجابة على هذه الأسئلة أما "بنعم" أو "لا"، أو "لا يطبق"، فإذا كانت الإجابة "بنعم"، فتعني أن نظام الرقابة الداخلية يفي بالغرض، أما الإجابة بـ "لا" فتعني أن نظام الرقابة الداخلية لا يفي بالغرض.

ومن الفوائد هذه الطريقة:

- سهولة الإجابة عليها إما بنعم أو لا، أولاً ينطبق.
 - الأسئلة تعتبر كاملة و شاملة.
 - نقاط الضعف أو القوة يمكن معرفتها بسهولة وذلك من خلال الإجابات.
 - تشمل تفاصيل أكثر.
- وقد يعاب على هذه الطريقة من أن الإجابات ربما تتم بدون إعطاء الاهتمام اللازم، ولكن بإمكان المراجع

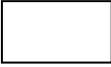
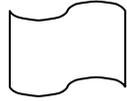
اكتشاف ذلك عند إجراء المراجعة الجوهرية.

2) خارطة الانسياب:

¹ د.هادي التميمي، مرجع سبق ذكره، ص92-93.

خارطة الانسياب عبارة عن خارطة يستعمل فيها رموز متعارف عليها متداخلة ومتواصلة مع بعضها، وتبين كيفية سير العمليات المحاسبية ومصادر المعلومات، وتوزيع المسؤوليات على الأقسام أو الأشخاص، و الشكل التالي يبين لنا بعض الرموز المستعملة في خارطة الانسياب.

جدول رقم (4): بعض الرموز المستعملة في خارطة الانسياب

الرموز	معنى الرموز
	عملية مساعدة
	إشارة الربط
	بطاقة مثقبة
	شريط ممغنط
	شريط ورقي مثقب
	عملية يدوية
	عملية

المصدر: د. أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 111.

(3) الوصف التحليلي:

بواسطة هذا النظام يتم عمل وصف لكل عملية من النشاط، ونوعية المستندات والسجلات المستعملة ومن المسئول عنها، ومن مزايا هذه الطريقة هو وصفها لكل نشاط من الأنشطة، ولكن يعاب عليها أنها مطولة وربما تؤدي إلى الإغفال عن بعض النقاط المهمة.

الفرع الثاني: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

إن فحص وتقييم إجراءات نظام المراقبة الداخلية لأي مؤسسة يتضمن مجموعة من الخطوات، والتي سنعرضها بإيجاز كما يلي¹:

(1) جمع الإجراءات :

يتعرف المراجع على نظام الرقابة من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة، و تدوينه ملخصات لها.

(2) اختبارات الفهم:

يحاول المراقب أثناء هذه الخطوة فهم النظام المتبع في المنشأة، وعليه أن يتأكد من أنه قد فهمه، وذلك عن طريق قيامه باختبارات الفهم والتطابق، أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائها وأحسن تلخيصه لها بعد تتبعه للعمليات، مثل أخذ بعض طلبيات الزبائن ومقارنتها بسندات تسليم السلع، كما يقارنها بفواتير البيع المحررة، كما لهذا الاختبار أهمية محدودة، الهدف منها هو التأكد من أن الإجراء موجود ومفهوم، وأحسن تلخيصه وليس الهدف منه التأكد من حسن تطبيقه.

(3) التقييم الأولي للمراقبة الداخلية:

بالاعتماد على الخطوتين السابقتين، يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للمراقبة الداخلية، باستخراجه مبدئياً لنقاط القوة والضعف، وتستعمل في هذه الخطوة في الغالب استمارات مغلقة، أي استمارات تتضمن أسئلة

¹ محمد بويتين، مرجع سبق ذكره، ص72-75.

يكون الجواب عليها إما "بنعم" أو "لا"، وعليه في الأخير يستطيع المراجع تحديد نقاط قوة النظام ونقاط ضعفه، وذلك من حيث التصور، أي من الناحية النظرية للنظام محل الدراسة.

4) اختبارات الاستمرارية:

يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في التقييم الأولي للنظام، نقاط قوة فعلا، أي مطبقة في الواقع و بصفة مستمرة ودائمة. إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى، مقارنة باختبارات الفهم، لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات التي راقبها إجراءات مطبقة باستمرار، ولا تحمل خلل.

5) التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية :

باعتماده على اختبارات الاستمرارية السابقة الذكر يتمكن المراجع من الوقوف على نقاط ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشاف سوء تطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة، هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عند التقييم الأولي لذلك النظام. بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها يقدم المتدخل حوصلة في وثيقة شاملة، مبينا آثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات. تمثل وثيقة الحوصلة هذه في العادة، تقريرا حول المراقبة الداخلية، يقدمه المراجع إلى الإدارة.

المبحث الثالث: دور المراجع في التقليل من الأخطاء والغش

نظرا لكبر حجم المنشآت، وتعدد عملياتها، أصبح من الضروري الاستعانة بالمراجع للحد من الاختلاسات والأخطاء والتي تؤثر سلبا على نتيجة المنشأة.

من هذا المنطلق سنتطرق في هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول الأخطاء والغش، ثم تبيان دور المراجع في اكتشاف اختلاس النقدية، الموجودات، والتلاعب في الحسابات.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأخطاء والغش

سيتم تعرف الخطأ، أنواعه، وأسبابه في الفروع التالية:

الفرع الأول: تعريف الخطأ وأنواعه¹

1) تعريف الخطأ:

يقصد بمصطلح الخطأ (المالي) عدم التطابق مع من يجب أن يكون عليه العنصر أو البند. ولا يقصد بالخطأ الخطأ المادي فقط، بل عدم الإفصاح في السجلات عما حدث فعلا، يعد في حد ذاته خطأ، أي أن التضليل المتعمد في السجلات، يعد بمثابة خطأ، باعتبار أنها أحداث غير عادية.

2) أنواع الأخطاء:

يقسم المحاسبون الأخطاء إلى عدة أنواع، أهمها:

أ) أخطاء الحذف الكلي أو الجزئي:

- أخطاء الحذف الكلي:

ناجحة عن عدم قيد أو إسقاط إثبات عملية أو أكثر في سجلات القيد الأولى (اليومية العامة أو

اليوميات المساعدة)، أو عدم ترحيل في دفتر الأستاذ العام أو المساعد.

¹ د.محمد فضل مسعد، د.خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة غي تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2009، ص39-44.

ومن أمثلة الحذف الكلي، إسقاط بعض العمليات مثل: عدم إثبات عمليات شراء نقدية أو آجلة، أو عمليات بيع بضاعة، وقد يكون الإسقاط ناتج عن السهو غير المتعمد، أو قد يكون متعمداً، بهدف إخفاء بعض الحقائق، أو التلاعب، أو تغطية اختلاس، فهي أخطاء يصعب اكتشافها، ولكن يمكن اكتشافها أثناء القيام بعمليات مراجعة الحسابات، بفحص المستندات، وإجراء أسلوب المقارنات، ووجود دلائل وقرائن تكشف عن حدوث مثل هذه الأخطاء.

- أخطاء الحذف الجزئي:

ينتج عن سهو أو إسقاط إثبات طرف من المعاملات في دفاتر القيد الأولي، وأن تتم عمليات الإثبات للعملية بطريقة صحيحة، ويحدث الإسقاط في عمليات الترحيل إلى دفتر الاستاد، ويكون اكتشاف الأخطاء عن طريق فحص المستندات، وإجراء المقارنات، ووجود دلائل وقرائن تكشف عن هذه الأخطاء، أو مراجعة عملية الترحيل الخاصة بها.

ب) أخطاء حسابية أو ارتكابية:

وتنتج عن الخطأ في العمليات الحسابية، كالضرب، الطرح، القسمة والجمع، أو خطأ في اسم الحساب، أو عن طريق الخطأ في إثبات مبلغ العملية مثلاً: 590 دج بدلا من 950 دج، أو عن تكرار قيد، أو ترحيل عملية ما مرتين.

وهذه الأخطاء قد تكون عمدية، أو غير عمدية، ويمكن اكتشافها عن طريق فحص المستندات وإجراء المقارنات، وإرسال المصادقات للعملاء، حيث دقة مراجعة الحسابات الداخلية تمنع حدوث هذه الأخطاء.

ج) أخطاء فنية:

وهي ناشئة عن أخطاء في تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، إما عن جهل، أو عن دراية من قبل موظفي المحاسبة، حيث تقع في أي مرحلة من مراحل الدورة المحاسبية، وقد تؤثر على المركز المالي ونتيجة الأعمال،

ومن أمثلة عن هذه الأخطاء: عدم كفاية المخصصات المحتجزة للإهلاك، أو الديون المشكوك فيها، أو ترحيل إيراد إلى حساب إيراد آخر، حيث اكتشافها يتطلب بذل عناية كبيرة من المراجع أثناء مراجعة المستندات الدالة على نوع العمليات، فيجب عليه أن يتمتع بالخبرة والدراية الكاملة بالمحاسبة ومبادئها.

(د) أخطاء متكافئة أو معوضة:

ويقصد بها الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها البعض، أي أن إحدى هذه الأخطاء يمحو أثر الآخر، وهي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة، ويكون تأثيرها على النتيجة و المركز المالي حسب طبيعة الحسابات، فإذا كان التكافؤ في حسابين متشابهين فهذا لا يؤثر على النتيجة و المركز المالي، أما إذا كان حسابين غير متشابهين، فهذا يؤثر على النتيجة و المركز المالي.

إن اكتشاف هذه الأخطاء يعد من الأمور الصعبة التي تتطلب عناية كبيرة، ومراجعة مستندية وحسابية دقيقة، وعمل المصادقات، وجمع القرائن وأدلة الإثبات.

الفرع الثاني: تعريف الغش، وأنواعه

يتم وقوع الغش و التلاعب في الدفاتر و السجلات لأسباب مختلفة، بغية تحقيق أهداف متنوعة و بأنواع متعددة، والتي سنوجزها في الفروع التالية:

1) تعريف الغش:

يعرف الغش على أنه كافة التصرفات التي تقوم على أساس التدليس و خيانة الأمانة، بمعنى التصرفات التي تقع عن قصد وعمد، لتحقيق منفعة غير مشروعة على حساب الغير، كما يمكن التطرق إلى الغش من المنظور

المحاسبي، على انه التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات و السجلات أو المعلومات التي تحتويها القوائم المالية بهدف معين غير مشروع¹.

ويعرف أيضا على أنه الخطأ العمدي المرتكب عن قصد، من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية، للتظليل أو الإخفاء، أو الغش، أو الاختلاس، أو التأثير على القوائم المالية².

2) أنواع الغش:

يمكن تقسيم حالات الغش من زاوية الغرض من ارتكاب هذا الخطأ، إلى ما يلي:

أ) الغش بقصد الاختلاس³:

يرتكب الغش بقصد الاختلاس عن عمد، ولتحقيق مصلحة شخصية، دون مقابل ودون وجه حق، و من أمثلة عن هذا الاختلاس يكون في الآتي:

- اختلاس النقدية:

وترتكب مثل هذه الحالة عن طريق البيع النقدي، واختلاس قيمته، أي تحصيل مبالغ نقدية وعدم إثباتها في الدفاتر، ثم التلاعب في عمليات التسجيل لإخفاء أثر الاختلاس، مثل إثبات عمليات وهمية للمدفوعات بمستندات مزورة، أو إضافة أسماء وهمية لكشوف المرتبات.

- اختلاس بضاعة أو خدمات:

¹ د.طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص144.

² د.خالد راغب الخطيب، د.خليل محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص47.

³ د.محمد فضل مسعد، د.خالد راغب الخطيب مسعد، مرجع سبق ذكره، ص45.

ويتم ذلك عن طريق اختلاس بضاعة أو قطع غيار، أما من المخازن أو قبل دخولها للمخازن، وعدم إثبات قيمتها في سجلات المؤسسة، أو إثبات دخولها للمخازن عن طريق أذون استلام مزورة، أو التلاعب في سجلات المخازن أو تغطية الاختلاس بأذون صرف وهمية من المخازن.

ب) التلاعب في نتيجة النشاط والمركز المالي بقصد التضليل:

في أغلب الأحيان، يتم التلاعب بقصد التضليل أو الغش، بإيعاز من الإدارة المسؤولة عن الوحدة الاقتصادية، بهدف إدخال تغييرات في نتيجة النشاط والمركز المالي، وإظهارهما على غير الحقيقة¹.

ويتم هذا النوع من التضليل والغش، لتحقيق أحد الأهداف التالية²:

- تضخيم الأرباح:

إظهار الأرباح أكثر من حقيقتها، و ليحقق أعضاء مجلس الإدارة ما يلي:

- إعادة انتخابهم، بإيهام المساهمين بنجاح إدارتهم و سياستهم.
- زيادة مكافأهم، خاصة إذا ما اتخذت نسبة مئوية من الأرباح.
- التأثير على أسعار الأسهم بالبورصة، قصد بيعها لأقاربهم أو أصدقائهم.
- تشجيع المستثمرين للاكتتاب بأسهم جديدة، لزيادة رأس المال.

و يتخذوا صوراً عدة، منها تضخيم قيمة بضاعة آخر المدة، أو تأجيل إثبات مشتريات للفترة المالية

المقبلة، إظهار المصروفات بأقل من حقيقتها¹، أو تكوين مخصصات غي ملائمة.

- تقليل الأرباح:

إظهار الأرباح أقل من الحقيقة، بتكوين احتياطات سرية لتحقيق ما يلي:

¹ د. محمد فضل مسعد، د. خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

² د. خالد راغب الخطيب، د. خليل محمد الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

• استخدامها لتحقيق مصالح شخصية.

• التهرب الضريبي.

• التلاعب بأسعار الأسهم بالبورصة.

إظهار المركز المالي على غير حقيقته:

عن طريق التلاعب في قيم بعض الأصول، أو الالتزامات (الخصوم)، بهدف

تحقيق ما يلي:

• المضاربة في البورصة، و التلاعب بأسعار الأسهم.

• الرغبة في الحصول على قرض، بتضليل مؤسسات الإقراض.

من الصعب اكتشاف التلاعب، الغش، أو التزوير، مما يتطلب من مراجع الحسابات دقة وعناية في

فحص الدفاتر والسجلات، و دراية تامة بالمفاهيم والمبادئ و القواعد المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة.

المطلب الثاني: دور المراجع في اكتشاف اختلاس النقدية والموجودات

للمراجع دور بالغ في اكتشاف اختلاس النقدية والموجودات وغيرها، ولاكن لا تعد هدفه الأساسي، وهو

ليس مسئولاً عن اكتشاف الأخطاء والاختلاسات التي تمت بتواطؤ من إدارة المنظمة، كما أننا سنوضح أهم

الاختلاسات للنقدية والموجودات، وطرق اكتشافها كما يلي:

الفرع الأول: دور المراجع في اكتشاف اختلاس النقدية¹

ويتم ذلك بعدة طرق منها:

1) اختلاس قيمة المبيعات النقدية:

¹ د.أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص288-291.

و يكتشف المراجع هذا الاختلاس عن طريق الإجراءات التالية:

- مطابقة الملخصات التي يعدها عمال البيع بالملخصات التي يعدها أمين الخزينة.

- وخوفاً من احتمال وجود تواطؤ بين عمال البيع وأمين الخزينة، يجب الاحتفاظ بالسجلات الموجودة لدى

كل بائع تثبت فيها قيمة البضاعة المسلمة لهم بسعر البيع، ويخصم منها قيمة مبيعاتها، ويكون الباقي

عبارة عن رصيد البضاعة الموجودة لديهم، وإذا تم مجرد فعلي لتلك البضائع وتبين أن قيمتها أقل من

رصيدها الظاهر بالسجلات ، دل ذلك على نقص في البضاعة، وهذا يمثل مقدار الاختلاس.

2) اختلاس تحصيلات العملاء:

ويأخذ هذا الاختلاس صوراً عديدة منها:

أ) إثبات المبلغ المختلس في شكل خصم مسموح به:

ويعني ذلك أن المبلغ المسدد بواسطة العميل لا يقيد في دفتر النقدية، ولا يورد لخزينة المنظمة، وإنما يختلس،

ويسوى رصيد حساب العميل كما لو أن العميل منح خصماً مسموحاً به بقيمة ذلك الرصيد، ويكتشف ذلك

الاختلاس عن طريق فحص الشروط الخاصة بمنح الخصم المسموح به للعملاء، ومراجعة فواتير البيع التي تتضمن

خصماً، والتأكد من اعتماد الخصم المسموح به المقيد من مسؤولين المنظمة.

ب) إثبات المبلغ المختلس في شكل دين معدوم:

ويعني ذلك أن المبلغ المسدد بواسطة العميل لا يقيد في دفتر النقدية، ولا يورد لخزينة الوحدة، وإنما يختلس،

ويسوى رصيد حساب العميل المدين على أنه قد اعتبر ديناً

معدوماً، ويستطيع المراجع اكتشاف هذا الاختلاس بإتباع ما يلي:

- التأكد من أن جميع الديون التي أعدمتم واستبعدت من حسابات العملاء قد اعتمدت من الجهات المختصة.

- التحقق من سلامة وقانونية إعدام تلك الديون.

ج) إثبات المبلغ المختلس في شكل مردودات مبيعات صورية:

ويعني ذلك أن المبلغ المسدد بواسطة العميل لا يقيد في دفتر النقدية، ولا يورد لخزينة المنظمة، وإنما يختلس، ويسوى رصيد حساب المدين على أنه قد قام برد البضاعة المباعة له إلى الوحدة، ويستطيع المراجع اكتشاف هذا الاختلاس بإتباع ما يلي:

مراجعة الإشعارات الدائنة التي تحررها المنشأة وترسلها للعملاء مع ما قيد بدفتر يومية مردودات المبيعات.
مراجعة بعض الإشعارات الدائنة مع ما قيد بسجلات البضاعة الواردة، وسجلات المخازن، للتأكد من ورود البضاعة المرتدة فعلا، ودخولها في حيازة المنظمة.

3) إثبات فواتير شراء صورية:

حين يحدث تواطؤ بين موظفي المنظمة وبين أحد الموردين، فإن اختلاس النقدية في هذه الحالة يتم عن طريق إثبات فواتير شراء صورية، أو مبالغ أكثر من قيمة البضاعة المستلمة منهم، ويترتب على العمليات السابقة ظهور حساب المورد بأعلى من حقيقته، وعند سداد حسابه يختلس الفرق، ويمكن اكتشاف هذا الاختلاس من خلال الإجراءات التالية:

أ) التأكد من اعتماد عملية الشراء من الموظف المختص.

ب) الإطلاع على فاتورة الشراء، ومطابقة ما ورد بها بدفتر النقدية، تحت خانة المشتريات النقدية.
ج) التأكد من ورود البضاعة المشتراة، وذلك بالإطلاع على سجلات المخازن ودفتر البضاعة الواردة.

د) يجب أن يقوم المراجع باختبار بعض فواتير المشتريات مع أوامر وعقود الشراء، وإذا كانت المشتريات تتم بطريقة المناقصة أو المزايدة، فعليه أن يطلع على ملفات المناقصات أو المزايدات.

4) التلاعب في الأجور والرواتب:

ويتم ذلك عن طريق إدراج أسماء عمال وهميين في كشوف الأجور، أو باستخدام فئات أجر أعلى من الحقيقة، واختلاس المبالغ المقابلة، ويكتشف من خلال الإجراءات التالية:

أ) مطابقة الشيكات المسحوبة للأجور مع إجمالي كشوف الأجور والرواتب.

ب) التأكد من وجود إمضاء العامل أو ختمه على كشوف الأجور والرواتب.

الفرع الثاني: دور المراجع في اكتشاف اختلاس الموجودات¹

تمثل الموجودات (الأصول الثابتة) جزءا هاما من رأس المال المستثمر في المنظمات المختلفة، لهذا من الضروري إحكام الرقابة الداخلية عليها، وعلى الأخص ضرورة الاحتفاظ بسجل للموجودات الثابتة، يتضمن توضيحات تفصيلية عن كل مفردة من مفردات هذه الموجودات، مثل تاريخ الشراء الأصلي، ثمن التكلفة، العمر الإنتاجي المقدر، معدل الاهتلاك السنوي... الخ.

- ولاكتشاف الاختلاس الخاص بالموجودات، يجب تطبيق الإجراءات التالية:

- جرد الأصول جردا فعليا في تاريخ الفحص.
- مقارنة نتيجة الجرد الفعلي بما هو مقيد في سجلات الأصول السابق ذكرها.

المطلب الثالث: دور المراجع في اكتشاف التلاعب في الحسابات (الغش)²

¹ د. أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 293.

² د. أحمد حلمي جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 293-294.

قد يحدث تلاعب في دفاتر وسجلات المنظمة دون أن يتضمن ذلك تغطية اختلاسات في النقدية، أو في البضاعة، أو في الموجودات المختلفة للمنظمة، وفي هذه الحالة، يهدف هذا التلاعب إلى تحقيق هدفين أساسيين هما التلاعب بهدف تغيير نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة، أو إظهار المركز المالي للمنظمة على غير حقيقته.

الفرع الأول: التلاعب بهدف تغيير نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة

ويتم التلاعب في هذه الحالة بطرق عديدة، نذكر منها:

1) تأجيل قيد المشتريات التي تتم في آخر السنة المالية حتى أوائل الفترة التالية، وذلك بالرغم من ورود البضاعة إلى المخزن، وذلك بقصد تضخيم الأرباح.

2) تأجيل قيد إثبات رد المشتريات آخر السنة المالية وإبقائها بالمخزن، وإدراجها ضمن البضاعة الباقية في قوائم الجرد.

3) تأجيل إثبات المبيعات التي تتم آخر الفترة المالية بسجلات المخازن، وإدراجها ضمن المخزون السلعي، بالرغم من إثبات تلك المبيعات بدفتر اليومية الخاص، وترحيلها إلى حسابات العملاء المختصة لغرض تضخيم الأرباح.

4) تأجيل إثبات مردودات المبيعات بدفتر اليومية الخاص وترحيلها إلى حسابات العملاء المختصة، بالرغم من ورود البضاعة المرتدة إلى مخازن المنظمة، وإدراجها في قوائم الجرد.

الفرع الثاني: التلاعب بهدف إظهار المركز المالي للوحدة على غير حقيقته

ويتم التلاعب في هذه الحالة بطرق عديدة، نذكر منها:

- اعتبار بعض المصروفات الإيرادية مصروفات رأسمالية.

- عدم تكوين المخصصات والإهلاكات الكافية.

الفرع الثالث: إجراءات اكتشاف التلاعب في الحسابات

لاكتشاف التلاعب في الحسابات، يجب تطبيق الإجراءات التالية:

- 1) فحص عمليات الشراء، البيع، والمردودات المرتبطة بهما فحصا شاملا، وعلى الأخص تلك التي تتم في أواخر السنة المالية.
- 2) التأكد من عدم وجود الخلط بين المصروفات والإيرادات.
- 3) فحص تكوين المخصصات والاهتلاكات، والتأكد من كفايتها.
- 4) التحقق من الأصول والالتزامات، للتأكد من صحة تقويمها.

المبحث الرابع: دور المراجع في تقييم وإدارة المخاطر

نظرا لكون أي منظمة تتأثر بالمخاطر المحيطة بها، فإن ذلك يؤثر على استمرارية عملياتها المختلفة، حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم إدارة المخاطر، ثم موقف المراجع من مخاطر الخسائر المحتملة، ومن خطر عدم قدرة المنشأة من الاستمرار للقيام بعملياتها العادية.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر¹

إدارة المخاطر هي عملية قياس وتقييم للمخاطر، وتطوير إستراتيجيات لإدارتها، تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى، وتجنبها، وتقليل آثارها السلبية، وقبول بعض أو كل تبعاتها.

¹<http://ar.wikipedia.org/wiki>.

كما يمكن تعريفها بأنها النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر، وتخفيضها إلى مستويات مقبولة.

وبشكل أدق هي عملية تحديد وقياس، والسيطرة، وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة .

المطلب الثاني: موقف المراجع من مخاطر الخسائر المحتملة¹

الخسائر المحتملة هي عبارة عن حالة أو موقف قائم، أو مجموعة من الظروف تؤدي إلى احتمال حدوث خسارة لأحد المشروعات، ويتوقف وجود هذه الخسارة وتحديد مبالغها على حدوث حادث معين في المستقبل أو عدم حدوثه، فمن الخصائص الأساسية لمفهوم الخسائر المحتملة هو عنصر عدم التأكد، سواء بالنسبة لمبلغ الخسارة أو لحدوث الخسارة نفسها.

ومن الخسائر المحتملة نذكر ما يلي:

- الخسائر الناشئة من ناحية التلف وعيوب البضاعة.
 - الخسائر الناشئة عن خطر الحريق أو الانفجار أو أي أخطار أخرى.
 - التهديد بمصادرة أصول وممتلكات المشروع.
 - القضايا المعلقة التي لم يفصل فيها بعد، أو التهديد بالالتجاء إلى القضاء.
 - تعديل ضرائب الدخل على المشروع، أو احتمال إضافة ضرائب أخرى.
- ويجب على مراجع الحسابات أن يتأكد من الإفصاح عن الخسائر المحتملة على شكل ملاحظات، بشرط أن تكون قيمتها هامة نسبياً، أي أن الخسائر المحتملة ذات القيمة الضئيلة جداً لا يفصح عنها.

¹ د. يوسف محمود جريوع، مرجع سبق ذكره، ص 395-398.

وتعتبر مراجعة الحسابات المحتملة من أصعب الأمور لأنها غير مثبتة بالدفاتر (تظهر في شكل ملاحظة على الميزانية)، فالتحقق من صحة العمليات المثبتة بالدفاتر أسهل من البحث عن عملية غير مثبتة بالدفاتر، ومع ذلك فإن معظم البنود السابقة تخضع للمراجعة أثناء مراجعة العمليات والحسابات المختلفة، فمثلا عند مراجعة عمليات الشراء والسداد، يمكن التأكد من وجود عقود طويلة الأجل للشراء بأسعار ثابتة، وعند مراجعة حسابات أوراق القبض، يمكن التعرف على أوراق القبض المخصومة، أو المحولة للغير ولم يحل موعد استحقاقها بعد، ومع ذلك فمن الضروري أن يبحث المراجع في نهاية السنة عن هذه الالتزامات لتقدير أهميتها النسبية، لتحديد مدى ضرورة الإفصاح عنها، ويمكن إتباع الإجراءات التالية للبحث عن وجودها:

- الاستفسار لدى إدارة المنشأة عن احتمال وجود الحسابات المحتملة، وعند القيام بهذا الاستفسار، يحدد طبيعة هذه الحسابات المحتملة للإدارة، فمثلا يسأل هل وقعت المنشأة مع العملاء على عقود بيع طويلة الأجل بأسعار ثابتة، ويلاحظ أن الاستفسار لن يكشف عن أي إسقاط متعمد من جانب الإدارة لهذه المطلوبات، ولكنه سيكون مفيدا إذا كان الإسقاط عن سهو أو عن جهل.
- فحص الإخطارات الواردة من إدارة الضرائب للكشف عن وجود نزاع بينهما.
- فحص اجتماعات مجلس الإدارة، والجمعية العمومية للمساهمين، فقد تعطى أدلة على وجود قضايا مرفوعة ضد المنشأة، أو أي التزامات أخرى.
- تحليل بند المصروفات القضائية عن السنة الحالية، فقد تكشف عن وجود قضايا تعويض مرفوعة ضد المنشأة، أو ضرائب متنازع عليها أمام المحاكم.
- فحص شهادات البنوك، فقد تكشف عن وجود أوراق قبض مخصومة لم تستحق حتى تاريخ الميزانية العمومية.
- فحص عمليات البيع والشراء، قد يكشف عن وجود عقود بيع أو شراء طويلة الأجل بأسعار ثابتة.

- الحصول على شهادة من المستشار القانوني للمنشأة (بناء على طلب الإدارة)، ترسل مباشرة للمراجع،
يوضح فيها القضايا التي يباشرها، ورأيه بشأن التعويضات التي يحتمل أن يحكم بها على المنشأة.

المطلب الثالث: موقف المراجع من خطر عدم قدرة المنشأة من الاستمرار لقيام بعملياتها العادية¹

أحد الأحداث الغير المؤكد التي يجب على المراجع أخذها في الاعتبار هي استمرار وجود المنشأة للقيام بعملياتها الاعتيادية، فالاستمرار في الأعمال هي أحد المفاهيم الأساسية التي يتم على أساسها إعداد القوائم المالية.

يجب على المراجع أن يقيم مدى قدرة المنشأة الاستمرار في موازلة أعمالها الاعتيادية خلال الفترة اللاحقة المنظورة والتي يجب أن لا تتعدى اثني عشر شهرا من تاريخ التوقيع على الميزانية العمومية، إلا إذا كانت هناك نية للتصفية أو الرغبة في التوقف عن موازلة النشاط، حيث يجب على المراجع مراعاة العوامل التالية لتقدير احتمال تعرض المنشأة لعدم الاستمرارية في موازلة أعمالها الاعتيادية خلال الفترة المنظورة، وهي:

1) صعوبات في السيولة:

يستدل على ذلك من وجود نقص كبير في الأصول المتداولة، وهي في الغالب (النقدية بالصندوق والبنوك، الاستثمارات قصيرة الأجل في الأسهم، الأوراق التجارية المقدمة للخصم، المدينون... الخ)، مقارنة بالالتزامات التي عليها وهي (الدائنون، أوراق الدفع، الرواتب المستحقة، الضرائب المستحقة، الفائدة المستحقة... الخ).

2) اتجاه الأرباح والخسائر:

فكلما اتجهت الأرباح إلى الانخفاض السريع، أو ازدادت الخسائر بشكل كبير لعدة سنوات متتالية، فعلى المراجع أن يتوقع صعوبات مالية للمنشأة.

¹ د. يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص 398-402.

3) طرق تمويل التوسع:

كلما زاد اعتماد المنشأة على الاقتراض لتمويل التوسع، كلما زاد احتمال فشل التوسع، وتعرض المنشأة لصعوبات مالية، ونفس الشيء إذا تم تمويل شراء الأصول الثابتة بقروض قصيرة الأجل.

4) كفاءة إدارة المنشأة:

يجب على المراجع تقدير كفاءة الإدارة، باعتبارها من العوامل التي تعجل بعدم استمرارية المنشأة، حيث أن الإدارة الواعية تعدل دائما من عملياتها التي تسبب لها المشاكل المالية.

5) إحجام البنوك لتقديم تسهيلات للمنشأة:

إن توقف البنوك عن منح الائتمان، من تقديم تسهيلات مالية للمنشأة، سوف يجعل في إفلاسها، وعدم تمكنها من الاستمرار في مزاولة أعمالها.

6) مخاطر استخدام تقرير الخبير:

إن مراجع الحسابات ليس عالما بكل العلوم، فهو متخصص في النواحي المحاسبية ومراجعة الحسابات، ولكن توجد بعض حقول المعرفة والعلم لا يستطيع لوحده الحصول على الأدلة الكافية والملائمة لتبرير رأيه على صدق تعبير القوائم المالية للمركز المالي، ونتائج الأعمال في نهاية الفترة المالية مثل: التأمين، القانون، مناجم الفحم... الخ.

لقد أجاز العرف المهني لمراجع الحسابات الاستعانة برأي خبير، للحصول على دليل عن كمية البترول الموجودة تحت الأرض لإحدى شركات البترول على سبيل المثال، وفي هذه الحالة يجب على المراجع أن يستعين برأي خبير.

ففي حالة ما إذا كان هناك فرق جوهري بين النتائج التي توصل إليها الخبير والبيانات الواردة في القوائم المالية، فيجب عليه أن يحصل على رأي خبير آخر، فإذا كان الموضوع لم يحسم بعد، فإن ذلك يدعو المراجع عادة إلى التحفظ في رأيه أو الامتناع.

الفهرس العام

قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
المقدمة العامة.....	أ- و

الفصل الأول: التأسيس العلمي للمراجعة المحاسبية

مقدمة الفصل.....	8
المبحث الأول: ماهية المراجعة.....	9
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المراجعة.....	9
المطلب الثاني: تعريف المراجعة.....	14
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة.....	16
المبحث الثاني: خصائص المراجعة.....	19
المطلب الأول: فروض المراجعة.....	20
المطلب الثاني: أنواع المراجعة.....	22
المطلب الثالث: الفرق بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية.....	27
المبحث الثالث: المعايير المراجعة.....	31
المطلب الأول: المعايير العامة أو الشخصية.....	31
المطلب الثاني: معايير العمل الميداني.....	34

36	المطلب الثالث: معايير إبداء الرأي (التقرير).....
39	المبحث الرابع: مراحل تنفيذ عملية المراجعة.....
40	المطلب الأول: الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة.....
41	المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية و فحص الحسابات والقوائم المالية...41
44	المطلب الثالث: مرحلة إعداد التقرير النهائي.....
45	خاتمة الفصل.....
الفصل الثاني: أهمية المراجعة المحاسبية في تفعيل المردودية المالية	
47	مقدمة الفصل.....
48	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المردودية المالية.....
48	المطلب الأول: تعريف المردودية ونسب قياسها.....
50	المطلب الثاني: مفهوم المردودية المالية.....
51	المطلب الثالث: معايير قياس المردودية المالية.....
52	المبحث الثاني: دور المراجع في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.....
52	المطلب الأول: تعريف الرقابة الداخلية، أهدافها، وأنواعها.....
55	المطلب الثاني : مكونات نظام الرقابة الداخلية.....
57	المطلب الثالث: أساليب وخطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية.....

المبحث الثالث: دور المراجع في التقليل من الأخطاء والغش.....	62
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأخطاء والغش.....	62
المطلب الثاني: دور المراجع في اكتشاف اختلاس النقدية والموجودات.....	69
المطلب الثالث: دور المراجع في اكتشاف التلاعب في الحسابات(الغش).....	73
المبحث الرابع: دور المراجع في تقييم وإدارة المخاطر.....	75
المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر.....	75
المطلب الثاني: موقف المراجع من مخاطر الخسائر المحتملة.....	76
المطلب الثالث: موقف المراجع من خطر عدم قدرة المنشأة من الاستمرار للقيام بعملياتها العادية.....	78
خاتمة الفصل.....	81

الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمؤسسة ميناء مستغانم

مقدمة الفصل.....	
تقديم مؤسسة ميناء مستغانم.....	82
لمحة تاريخية حول الميناء.....	82
مميزات وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم.....	89
الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....	90
دراسة محاسبية لمؤسسة ميناء مستغانم.....	92
القوائم المالية المحاسبية واثرها على المردودية المالية.....	94
خاتمة الفصل.....	101

المقدمة العامة:

في عالم المال والأعمال نجد أن اتخاذ أي قرار سليم يتطلب توافر معلومات دقيقة وصحيحة، وذلك نتيجة للتطورات الكبيرة التي شهدتها المؤسسات، من ظهور شركات المساهمة إلى شركات متعددة الجنسيات، وتباين سياساتها المختلفة من توسع، اندماج، وشراكة بما يخدم مصالحها وفقا لإمكانياتها.

فأصبحت إدارة المشروع غير قادرة على تجنب الأخطاء التي تواجه التنفيذ والتحليل للأداء الفعلي لسياسات المشروع، ومن ثم نشأت الحاجة إلى أداة لمعاونة الإدارة في هذا المجال، وجعلها فعالة في استخدام الموارد المتاحة والمعلومات الصحيحة والدقيقة التي تعكس الوضع المالي من جهة، و المحافظة على أموال المالكين وإضفاء نوع من الثقة مع مختلف المتعاملين مع المؤسسة من جهة أخرى، فلجأت إلى عملية المراجعة المحاسبية كوسيلة كفيلة للحكم على مدى تعبير مخرجات النظام المحاسبي(القوائم المالية) للواقع الفعلي داخل المؤسسة، بإبداء المراجع لرأيه الفني المحايد على مدى سلامة وشرعية المعلومات المتضمنة في القوائم المالية.

فكان هدف المراجعة هو اكتشاف الأخطاء والغش، والعمل على التقليل من وقوعهما، ثم اتسع نطاقه ليشمل فحص أنظمة الرقابة الداخلية لضمان استمرارية نشاطاتها، وتحسين مردوديتها بصفة عامة، ومردوديتها المالية بصفة خاصة، لما لها هذه الأخيرة من أهمية بالغة في زيادة أرباح المنظمة، والحفاظ على سمعتها.

على هذا الأساس فإن التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه

المذكورة، يمكن صياغته على النحو التالي:

إلى أي مدى تكمن أهمية المراجعة المحاسبية في تحقيق المردودية المالية للمؤسسة؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

ـ ما هي المراجعة؟ وما هي أنواعها ومعاييرها؟

ـ ما هي مراحل تنفيذ عملية المراجعة؟

ـ ما هي المردودية المالية؟ وما علاقتها بالمراجعة المحاسبية؟

ـ هل يمكن للمراجع أن يقلل من أشكال الأخطاء والغش؟

ـ كيف يمكن للمراجع أن يدير ويطبق المخاطر التي تهدد استمرارية نشاط المؤسسة؟

* فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤلات، ننتقل من الفرضيات الأساسية التالية:

ـ إن التزام المراجع بمعايير المراجعة يجعل عملية المراجعة فعالة.

ـ يمكن للمراجع أن يكتشف نقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

ـ يفرض أن المردودية المالية للمؤسسة تتأثر بمدى اكتشاف الأخطاء والغش، وإدارة

وتقييم المخاطر.

* دوافع اختيار الدراسة:

إن اختيارنا لهذا الموضوع ليس من قبيل الصدفة وإنما يعود لدوافع ذاتية وأخرى

موضوعية:

* الدوافع الذاتية:

- موضوع دراستنا له علاقة بمجال تخصصنا.

- المساهمة في إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع.

* الدوافع الموضوعية:

- حاجة المؤسسات الجزائرية لهذا النوع من المراجعة خاصة التحولات التي عرفتھا

المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

- من أجل تحسين المردودية المالية في المؤسسات الجزائرية نحتاج إلى المراجعة

المحاسبية.

* أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة إبراز أهمية المراجعة المحاسبية في المؤسسة،

باعتبارها الوسيلة الفعالة في تحسين المردودية المالية للمؤسسة، إضافة إلى ذلك تعتبر

الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية، ومعرفة

سلامة مركزها المالي.

* أهداف الدراسة:

تكمن أهداف دراستنا فيما يلي:

-إبراز مضمون المراجعة المحاسبية، أهميتها، معاييرها، وإجراءاتها.

-إبراز حتمية تطبيق المراجعة المحاسبية من قبل المنشأة إذا أرادت ضمان مردودية

مالية فعالة.

-محاولة تشخيص الواقع العملي للمراجعة المحاسبية في مؤسسة سونلغاز.

* حدود الدراسة:

-الحدود المكانية:

ترتبط هذه الدراسة بواقع مساهمة المراجعة المحاسبية في تحسين المردودية المالية

في المؤسسات الجزائرية، وكإسقاط على واقع الحال اخترنا مؤسسة سونلغاز، لما لها من

مكانة وطنية ودولية.

-الحدود الزمانية:

تطرقنا في دراستنا إلى الجانب التاريخي للمراجعة من حيث نشأتها ومراحل

تطورها، فضلا عن عرض عمل المراجع بما يساهم في تفعيل المردودية المالية في

سونلغاز في فترة معينة خلال دورات استغلال من 2010 إلى 2011.

* الصعوبات التي صادفت الدراسة:

واجهتنا عدة صعوبات من أهمها:

- قلت الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع، وخاصة منها أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير.

- صعوبة الحصول على المعلومات المرتبطة بالجانب التطبيقي، نظرا لخصوصيتها.

* منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والتاريخي لدراسة التأصيل العلمي للمراجعة، وكذا إجراءاتها، إضافة إلى التطور التاريخي لمؤسسة الميناء ، كما اعتمدنا على المزج بين المنهج الوصفي والاستقصائي في الدراسة الميدانية.

* تقسيمات الدراسة:

لقد قسمنا موضوعنا إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول والثاني يمثلان الجانب النظري، والفصل الثالث يمثل الجانب التطبيقي.

الفصل الأول:

خصصناه كمدخل لدراسة المراجعة بصفة عامة، من حيث ماهيتها، خصائصها، معاييرها، ومراحل تنفيذها.

-الفصل الثاني:

تناولنا فيه المفاهيم العامة حول المردودية المالية، و تبيان علاقتها بالمراجعة المحاسبية، وذلك بالتطرق إلى دور المراجع في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، واكتشافه للأخطاء والغش، إضافة إلى إدارة وتقييم المخاطر.

-الفصل الثالث:

وقد تم من خلاله تجسيد الدراسة النظرية على أرض الواقع من خلال دراسة حالة مؤسسة مينا مستغانم، وبذلك تمكنا من إلقاء الضوء على الجانب العملي ولو بالجزء اليسير من المعلومات التي تحصلنا عليها، وذلك من خلال إعطاء نظرة عامة حول الميناء، و دور المراجعة في تفعيل المردودية المالية.

-الخاتمة العامة:

قمنا من خلالها بعرض النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة ككل، وكذا أهم الاقتراحات للمتعلقة بالدراسة التطبيقية.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم "و قضي ربك أن لا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا".

على ضوء هذه الآية الكريمة أهدي ثمرة عملي إلى من يعجز اللسان عن الثناء عليهما

والقلم عن وصف فضلهما، إلى والدايا الكريمين أطال الله في عمرهما.

كما أهديه إلى كل أفراد العائلة.

إلى كل الأصدقاء، وإلى كل باحث وطالب علم.

خاتمة الفصل:

تعتبر المراجعة المحاسبية كعامل مهم في تفعيل المردودية المالية للمنظمة، وذلك بتقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية، بتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، كما أن إعطاء مصداقية للحسابات تساهم في التقليل من الأخطاء والغش، وبالإضافة إلى ذلك يقوم بإدارة وتقييم مخاطر، مما ينتج عنه المحافظة على أموال المنشأة، زيادة الأرباح، وضمان استمرارية النشاط، وبالتالي تحقيق مردودية مالية فعالة.

شكر وتقدير

لا يسعني وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وأسمى

عبارات التقدير إلى الأستاذ بوشيخي على توجيهاته وحرصه المستمر.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءتها

وتمحصها ومناقشتها.

وأخيرا أسدي عبارات العرفان إلى كل شخص مد لي يد المساعدة لانجاز هذه المذكرة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم التجارية
مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص تدقيق محاسبي ومراقبة التسيير

**المراجعة المحاسبية و دورها في تفعيل المردودية المالية
دراسة حالة: مؤسسة ميناء مستغانم
إعداد الطالب: دويدي فتحي**

لجنة المناقشة

بوشياخي

تحت إشراف

الإشكالية العامة:

إلى أي مدى تكمن أهمية المراجعة المحاسبية في تحقيق
المردودية المالية للمؤسسة؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي المراجعة؟ وما هي أنواعها ومعاييرها، ومراحل تنفيذها؟
- ما هي المردودية المالية؟ وما علاقتها بالمراجعة المحاسبية؟
- كيف يمكن للمراجع أن يقلل من أشكال الأخطاء والغش، والمخاطر التي تهدد استمرارية نشاط المؤسسة؟

فرضيات الدراسة:

- إن التزام المراجع بمعايير المراجعة يجعل عملية المراجعة فعالة.
- نفرض أن المردودية المالية للمؤسسة تتأثر بمدى اكتشاف الأخطاء والغش، وإدارة وتقييم المخاطر.

تقسيمات الدراسة:

الفصل الأول: التأسيس العلمي للمراجعة المحاسبية

قسم إلى أربعة مباحث، كل مبحث يحتوي على ثلاثة مطالب: ماهية المراجعة، خصائصها، معاييرها، ومراحل تنفيذها.

الفصل الثاني: أهمية المراجعة المحاسبية في تفعيل المردودية المالية

قسم إلى 4 مباحث، كل مبحث يحتوي على 3 مطالب:

مفاهيم عامة حول المردودية المالية، دور المراجع في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، والتقليل من الأخطاء والغش، وتقييم وإدارة المخاطر.

الفصل الثالث: دراسة حالة تطبيقية حول المراجعة المحاسبية في

مؤسسة ميناء مستغانم

الفصل الأول:

التأصيل العلمي للمراجعة
المحاسبية

المبحث الأول: ماهية المراجعة

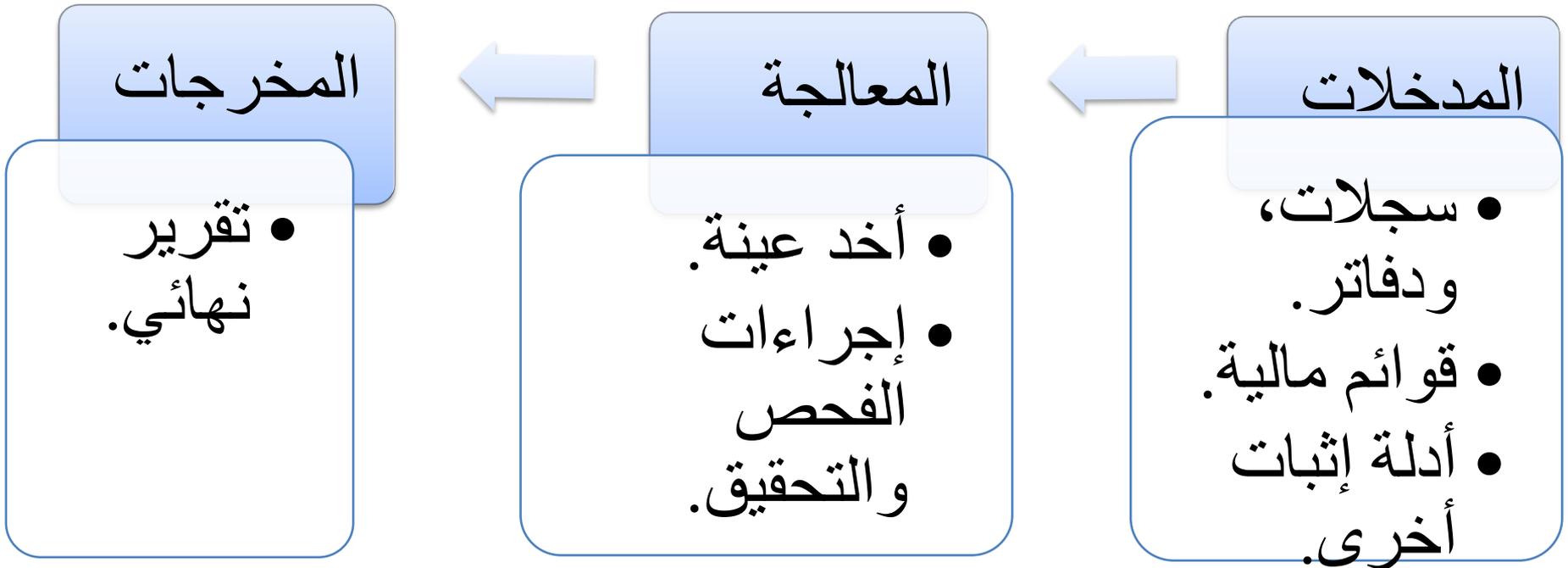
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المراجعة

تدل الوثائق التاريخية أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من صحة الحسابات، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها، وهكذا نجد أن كلمة "مراجعة" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها "يستمع".

ثم اتسع نطاقها عند الفصل بين ملكية المشروع وإدارته، مما دعا المساهمين إلى تعيين مراجعي الحسابات كوكلاء للقيام لمراقبة أعمال الإدارة، وأنشأت منظمات مهنية، وقوانين تنظم هذه المهنة، حتى أصبح لا يخلو منها بلد في عالمنا الحاضر.

المطلب الثاني: تعريف المراجعة

هي فحص أنظمة الرقابة الداخلية، المستندات، الحسابات، والدفاتر الخاصة بالمنظمة، فحصا منظما وممنهجا، والتحقيق عن مدى تمثيل المركز المالي للوضعية المالية للمؤسسة في فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة، بقصد الخروج برأي فني محايد على شكل تقرير.



المطلب الثالث: أهمية وأهداف المراجعة

الفرع الأول: أهمية المراجعة

ترجع أهميتها إلى الجهات التي تعتمد على البيانات المحاسبية،
ومن بينها:



الفرع الثاني: أهداف المراجعة

أهداف تقليدية

- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش.
- التأكد من صحة البيانات المحاسبية.
- مساعدة الدوائر المالية في تحديد الوعاء الضريبي.

أهداف حديثة

- تقييم نتائج الأعمال.

المبحث الثاني: خصائص المراجعة

المطلب الأول: فروض المراجعة

الفروض هي مقدمات ومعتقدات سابقة وأساسية تعتمد عليها نظرية المراجعة.

- قابلية البيانات للفحص.

- عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة.

- خلو القوائم المالية وأية معلومات تقدم للفحص من الأخطاء التواطئية

- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية.

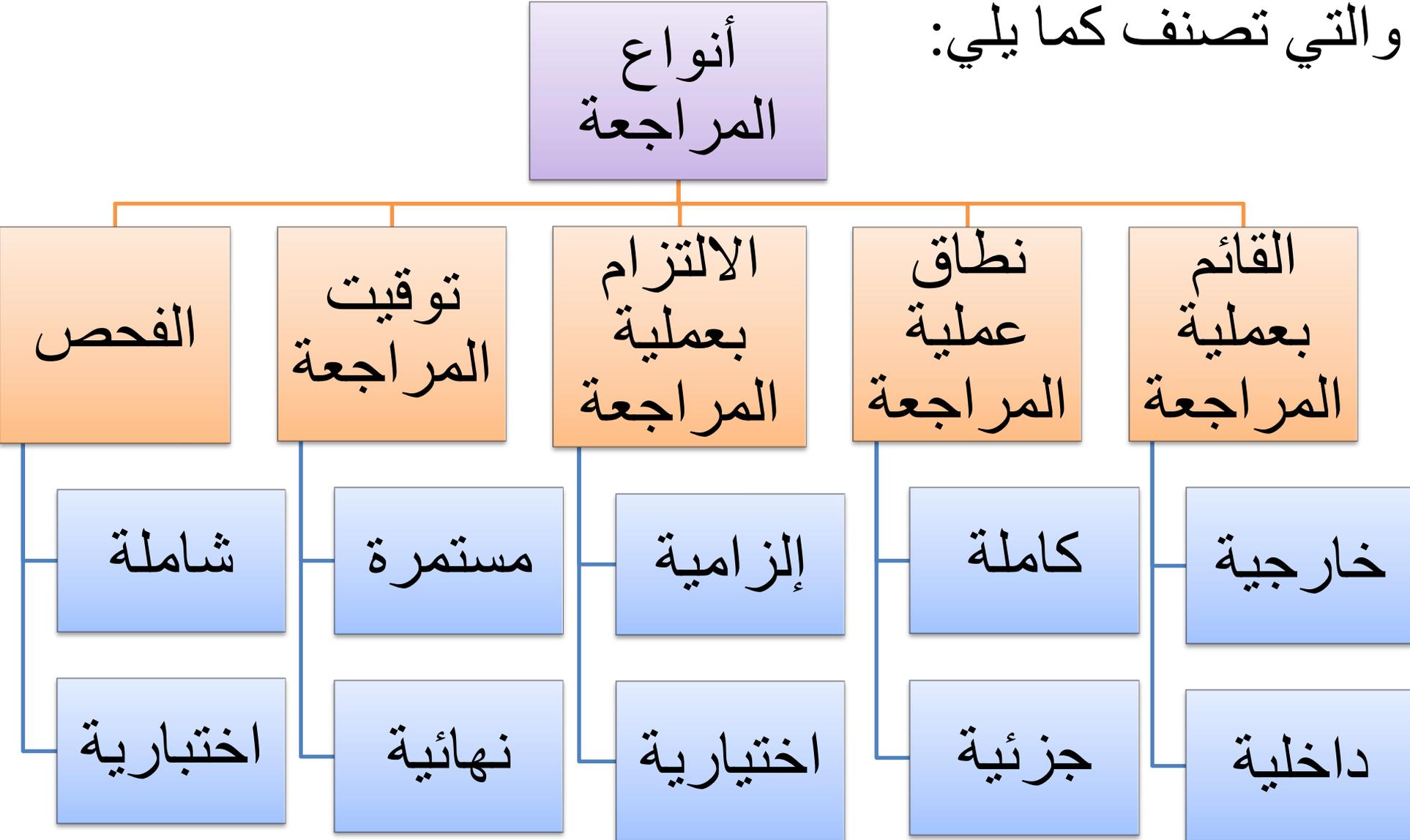
- التطبيق المناسب للمبادئ المحاسبية.

- العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل.

مراقب الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط.

المطلب الثاني: أنواع المراجعة

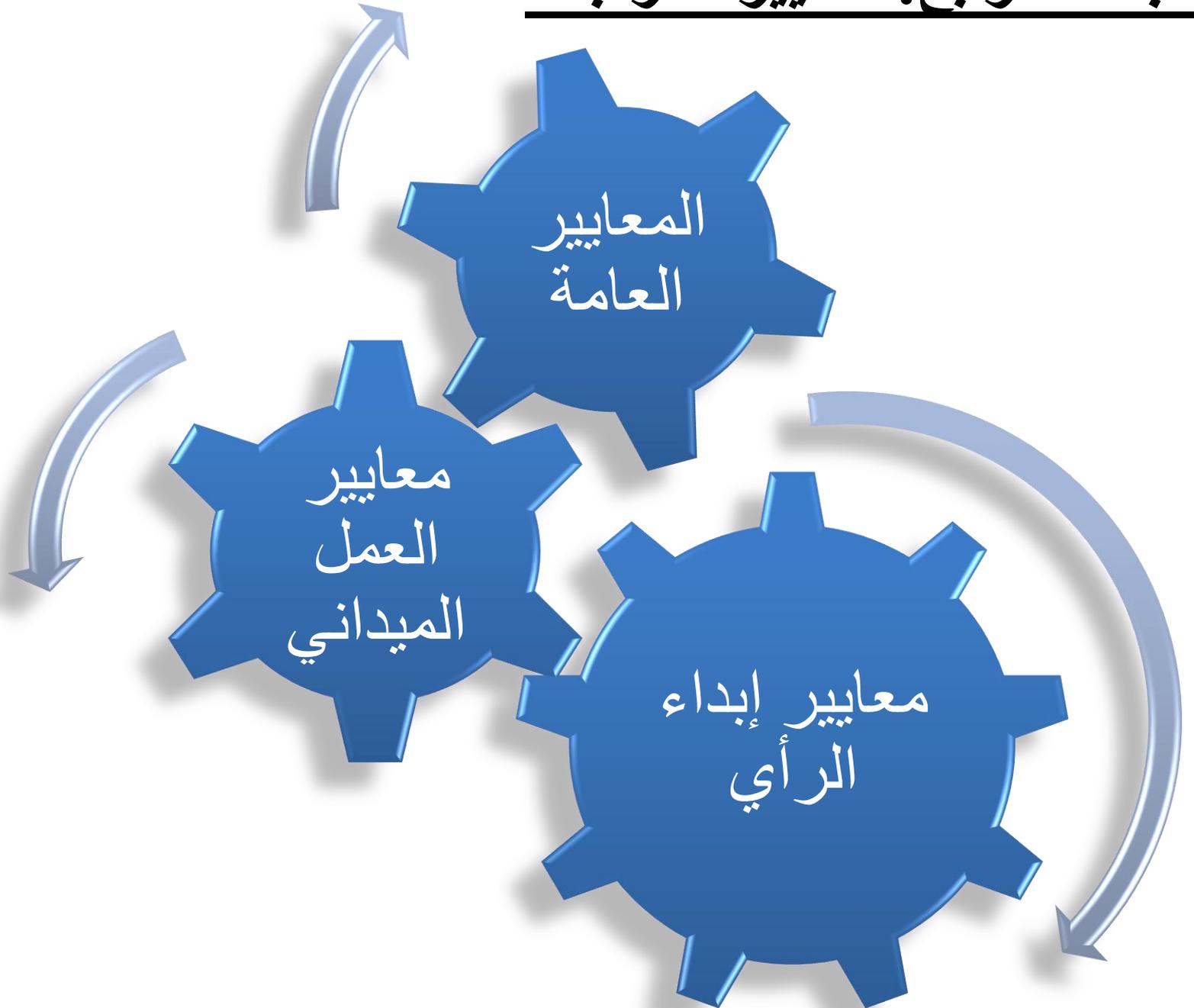
هناك أنواع متعددة، تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليها، والتي تصنف كما يلي:



المطلب الثالث: الفرق بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	
- تقييم نظام الرقابة الداخلية. - التحقق من النظام المحاسبي.	المراجعة الخارجية	المراجعة الداخلية
	1. خارج المنشأة، وتعيينه الجمعية العامة. 2. التأكد من مصداقية القوائم المالية. 3. فحص نهائي سنوي. 4. يحدد عمله وفقا للعقد الموقع. 5. الإدارة وأصحاب المصالح.	1. موظف داخلي، تعيينه الإدارة. 2. التأكد من قوة نظام الرقابة الداخلية. 3. فحص مستمر. 4. تحدد الإدارة عمله. 5. الإدارة هي المستفيدة الوحيدة.

المبحث الرابع: معايير المراجعة



المبحث الرابع: مراحل تنفيذ عملية المراجعة

الحصول على معرفة عامة حول
المنشأة

تقييم نظام الرقابة الداخلية
وفحص الحسابات والقوائم المالية

إعداد التقرير النهائي

الفصل الثاني:

أهمية المراجعة المحاسبية
في تفعيل المردودية المالية

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المردودية المالية

1- تعريف المردودية:

تعني المردودية مدى تأثير عوامل الإنتاج على النتائج النهائية المحققة، مقارنة بتلك المسطرة.

2- نسب قياس المردودية:

* **نسب المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية/مجموع الأصول.**

* **مردودية الأموال الدائمة = النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية / الأموال الخاصة + الديون المالية.**

* **نسب المردودية المالية = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.**

3- مفهوم المردودية المالية :

تعرف على أنها " تعكس مدى قدرة المؤسسة في التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال الخاصة لضمان استمرار نشاطاتها"

4- معايير قياس المردودية المالية:

* الربح:

الربح الصافي = نتيجة الدورة الإجمالية - الضرائب على الأرباح

* التدفق النقدي:

ويمثل فائض الإيرادات عن المدفوعات.

المبحث الثانى: دور المراجع فى تفعيل نظام الرقابة الداخلية

1- مفهوم الرقابة الداخلية:

هي نظام داخلي يتكون من الخريطة التنظيمية للوحدة، مع تحديد الواجبات والمسؤوليات، هذا بالإضافة إلى جميع الطرق والوسائل الأخرى المستخدمة داخل الوحدة، لتحقيق أهدافها العامة.

2- أهداف الرقابة الداخلية:

- المحافظة على أصول المنظمة.
- ضمان الاعتماد على المعلومات المحاسبية.
- ضمان الالتزام بالسياسات التي وضعتها الإدارة.
- تحقيق الكفاءة التشغيلية.

الفرع الثالث: أنواع الرقابة الداخلية

الضبط الداخلي

- حماية الأصول من اختلاس، ضياع أو سوء الاستعمال.

الرقابة المحاسبية

- تسعى إلى اختبار البيانات المحاسبية، وتبيان درجة الاعتماد عليها.

الرقابة الإدارية

- تسعى إلى تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.

المطلب الثاني : مكونات نظام الرقابة الداخلية

بيئة
الرقابة

- هي مدى تفاهم الإدارة والعاملين بالمؤسسة، وكيفية التعامل مع المفاهيم والقيم الأخلاقية.

تقييم
المخاطر

- يهتم بتحديد وتحليل المخاطر، وتخفيض تأثيراتها.

أنشطة
الرقابة

- تتعلق بالرقابة على التشغيل، إعداد القوائم المالية، وعلى الالتزام.

المعلومات
والاتصال

- تهتم بتحديد المعلومات الملائمة، وتوصيلها لمختلف المستويات الإدارية بالمؤسسة.

المتابعة

- تهتم بالمتابعة المستمرة، والتقييم الدوري لمختلف مكونات نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث: أساليب وخطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

الوصف التحليلي

يتم وصف لكل عملية من النشاط، عنها، ولاكن يعاب عليها أنها مطولة.

خارطة الانسياب

خارطة يستعمل فيها رموز متعارف عليها متداخلة مع بعضها، تبين مصادر المعلومات، وتوزيع المسؤوليات على الأشخاص.

الاستبيان

ويمثل عدة خطوات من الأسئلة حول سياسات وإجراءات نظام الرقابة الداخلية.

خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

جمع الإجراءات

اختبارات الفهم

التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية

اختبارات الاستمرارية

التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية

المبحث الثالث: دور المراجع في التقليل من الأخطاء والغش

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الأخطاء والغش

1- تعريف الخطأ:

الخطأ هو عدم التطابق مع من يجب أن يكون عليه العنصر أو البند، ويكون عن غير قصد، أو عمدي قصد التضليل.

2- أنواع الأخطاء: تنقسم إلى عدة أنواع وهي:

متكافئة أو
معوضة

فنية

حسابية أو
ارتكابية

الحذف
الكلي أو
الجزئي

3- تعريف الغش:

هو الخطأ العمدي المرتكب عن قصد، وبهدف معين غير مشروع، مثل: الاختلاس، التظليل... الخ.

4- أنواع الغش: هناك نوعان هما:

الغش بقصد التظليل

الأرباح

المركز المالي

الغش بقصد الاختلاس

النقدية

بضاعة
أو خدمات

المطلب الثاني: دور المراجع في اكتشاف اختلاس النقدية

والموجودات

1- دور المراجع في اكتشاف اختلاس النقدية:

وتتم بعدة طرق منها:

* اختلاس قيمة المبيعات النقدية:

ويتم اكتشافها عن طريق ما يلي:

مطابقة الملخصات التي يعدها عمال البيع بملخصات أمين
الخزينة.

* اختلاس تحصيلات العملاء:

- إثبات المبلغ المختلس في شكل خصم مسموح به:

فحص شروط الخصم، فواتير البيع التي تتضمن خصماً.

- إثبات المبلغ المختلس في شكل دين معدوم:

التأكد من سلامة وقانونية إعدام تلك الديون.

* إثبات فواتير شراء صورية:

الإطلاع على فاتورة الشراء، ومطابقة ما ورد بها بدفتر النقدية، والإطلاع على سجلات المخازن ودفتر البضاعة الواردة، وعلى ملفات المناقصة.

* التلاعب في الأجور والرواتب:

مطابقة الشيكات المسحوبة للأجور مع إكشوف الأجور والرواتب.

2- دور المراجع في اكتشاف اختلاس الموجودات:

مقارنة نتيجة الجرد الفعلي بما هو مقيد في سجلات الأصول الثابتة.

المطلب الثالث: دور المراجع فى اكتشاف التلاعب فى الحسابات

- 1- التلاعب بهدف تغيير نتيجة أعمال من ربح أو خسارة
- 2- التلاعب بهدف إظهار المركز المالي على غير حقيقته

* إجراءات اكتشاف التلاعب فى الحسابات:

- فحص عمليات الشراء، البيع، والمردودات المرتبطة بهما
فحصا شاملا، وعلى الأخص تلك التي تتم في أواخر السنة
المالية.

- فحص تكوين المخصصات والاهتلاكات، والتأكد من
كفايتها.

- التحقق من الأصول والالتزامات، للتأكد من صحة تقويمها.

المبحث الرابع: دور المراجع في تقييم وإدارة المخاطر

1- مفهوم إدارة المخاطر:

هي عملية تحديد، قياس، وتجنب المخاطر التي تواجه المنشأة.

2- موقف المراجع من مخاطر الخسائر المحتملة:

* من الخسائر المحتملة نذكر ما يلي:

-الحريق، الانفجار، مصادرة أصول المشروع، أو أي أخطار أخرى.

* ويمكن للمراجع تجنبها عن طريق:

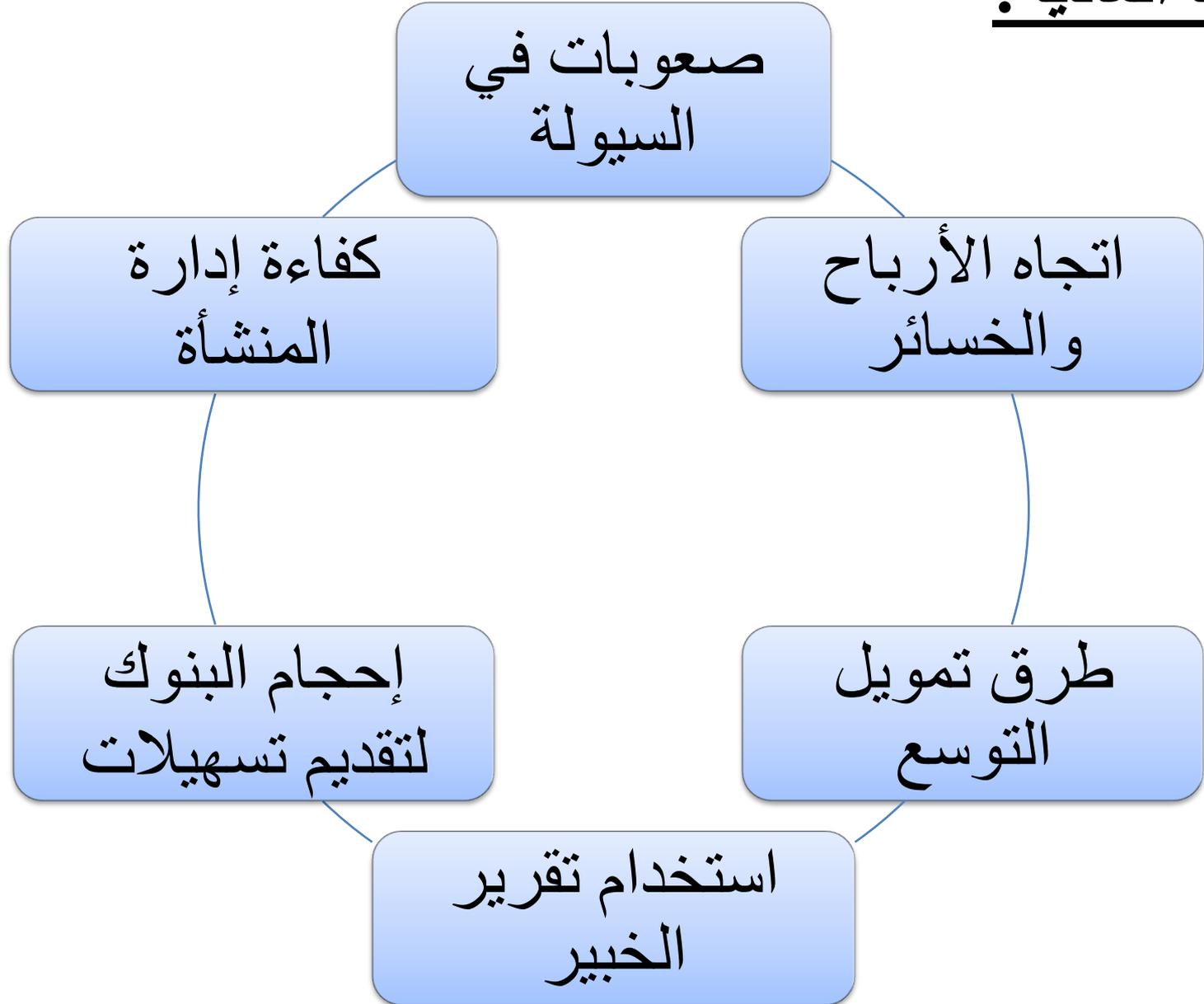
- الاستفسار لدى إدارة المنشأة عن احتمال وجود خسائر محتملة، والحصول على رأي المستشار القانوني للمنشأة للتوضيح.

- فحص اجتماعات مجلس الإدارة، والجمعية العامة، عمليات

البيع والشراء، فقد تعطى أدلة على وجود قضايا مرفوعة ضد

المنشأة، أو أي التزامات أخرى.

3- موقف المراجع من خطر عدم قدرة المنشأة من الاستمرار للقيام بعملياتها العادية:



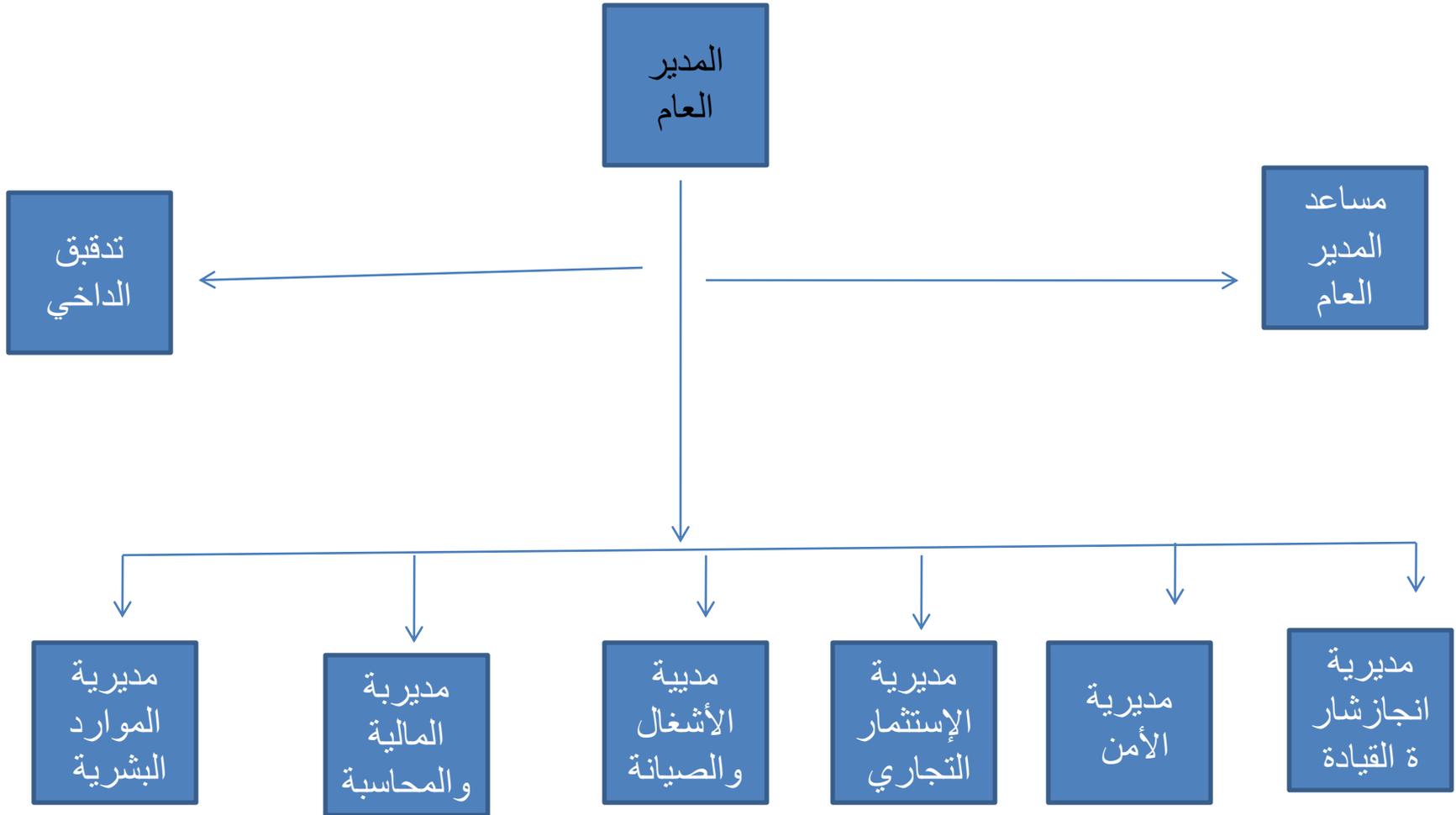
الفصل الثالث:

دراسة حالة تطبيقية حول
المراجعة المحاسبية في
مؤسسة ميناء مستغانم

المبحث الأول: نظرة عامة حول مؤسسة ميناء مستغانم

1- تقديم مؤسسة ميناء مستغانم يعد ميناء مستغانم جزء أساسي من البنية التحتية الخاصة بالنقل، فهو ضروري للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية من خلال تقديم العديد من الخدمات كالخدمات التجارية وخدمات الصيد البحري، لذا سوف يتم التطرق من خلال هذا البحث إلى لمحة تاريخية حول ميناء مستغانم، أهداف وخصائصه، وهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة.

2- التنظيم الهيكلي للميناء



• العمليات المحاسبية للمؤسسة

- هناك مختلف العمليات أو التحويلات التي تؤثر على المردودية المالية والتي تتمثل في :
- تحويل الأموال من البنك إلى الصندوق أو العكس ، يمكن للمؤسسة تحويل أموالها في أي رصيد.
- التحصيل من الزبائن أي التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن.
- تقسم الأرباح، والتي تتمثل في الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.

3- مهام واهداف مؤسسه ميناء مستغانم

-تنفيذ أشغال الصيانة والتهيئة وخلق بنيات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخصصين .

-تنفيذ عمليات الشحن والتفريغ المينائية.

-تنفيذ عمليات القطر والإرشاد والرسو...الخ.

- مميزات وخصائص مؤسسة ميناء مستغانم
- موقع جيو استراتيجي هام.
- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية.
- محطات رسو متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب، السكر،
الخمور وناقلات الزيت

المصاريف والإيرادات التي لا تؤثر على المردودية المالية

و هي ما يعرف بالمصاريف والإيرادات التي ليس لها تأثير

مباشر على الخزينة، إلا أنه يوجد بعض المصاريف والإيرادات

جارية والغير جارية التي لا تؤثر على الخزينة منها:

المصاريف الاهتلاكات، التي تتمثل في البناءات، أثاث ومعدات

المكتب، عمليات ترتيب المنشآت، معدات وأدوات، معدات

النقل، معدات الأجهزة التقنية، عناصر القيمة

المصاريف المؤونات

المصاريف نقص القيمة

الخاتمة العامة

تعتبر المحاسبة العامة أول نقطة لعمل المسير سواء عند قيامه بالتسيير المالي أو المحاسبة التحليلية أو حتى الموازنات التقديرية، فمهما تغيرت إختصاصات المنشآت الاقتصادية وتغيرت فروعها تحتاج كلها إلى المحاسبة بكل أنواعها وفي مقدمتها المحاسبة العامة، وعلى الرغم من ذلك فإن تطورها شهد تأخرا ملحوظا على مستوى الجزائر وأحيانا جمودا بسبب إجبارية تطبيق شكلياتها القانونية .

* نتائج اختبار الفرضيات:

- 1- تعتبر معايير المراجعة مقياساً لأداء المراجعين.
- 2- إن اكتشاف المراجع لنقاط القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية يكون عن طريق تقييمه لهذا النظام.
- 3- فعالية المردودية المالية تكمن في جودة عملية المراجعة.

* النتائج العامة للدراسة:

- الضمان الوحيد للمستثمرين، المساهمين... الخ هي المراجعة المحاسبية، لإعطائها الثقة في المعلومات المعلن عنها.

- أصبحت المراجعة المحاسبية كأداة تستعملها الإدارة للوصول إلى أهدافها والمحافظة على مواردها.

- كلما قلل المراجع الأخطاء والغش زادت أرباح المنظمة، وكلما كانت الدقة في إدارة وتقييم المخاطر انخفضت المخاطر.. .

* التوصيات:

- يجب التكوين المستمر للمحاسبين في مجال SCF .
- يجب إرساء نظام محاسبي فعال لتسهيل عمل المراجع.

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
12	التطور التاريخي للمراجعة	1
29	أوجه الاختلافات بين المراجعة الداخلية والخارجية	2
38	معايير المراجعة	3
59	بعض الرموز المستعملة في خارطة الانسياب	4
90	الهيكل التنظيمي لميناء مستغانم	5

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

- 1 - د.أحمد حلمي جمعة، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
- 2 - جميل أحمد توفيق، الإدارة المالية أساسيات وتطبيقات، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، 1985.
- 3 - د.حسين القاضي، د.حسين دودح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق، عمان ، 1999.
- 4 - د.خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية، دار وائل، عمان، 1999.
- 5 - د.خالد راغب الخطيب، د.خليل محمود الرفاعي، الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات ، المستقبل، عمان، 1998.
- 6 - دونالد كيزو، جيرري ويجانت، المحاسبة المتوسطة، تعريب: أحمد حامد حجاج، دار المريخ، السعودية، 1999.
- 7 - د.طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، المراجعة وتدقيق الحسابات: الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002-2003.

- 8 - د. عبد الفتاح محمد الصحن، د. رجب السيد راشد، د. محمود ناجي درويش، أصول
المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999-2000.
- 9 - د. عبد الفتاح محمد الصحن، د. محمد السيد سرايا، د. فتحي رزق السوافيري، الرقابة
والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.
- 10 - د. عبد الوهاب نصر علي، د. شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة
في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، الدار الجامعية، الإسكندرية،
2005-2006.
- 11 - د. فتحي رزق السوافيري، د. سمير كامل محمد، د. محمود مراد مصطفى، الاتجاهات
الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- 12 - محمد بوتين، المراجعة والمراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان
المطبوعات الجامعية، 2003.
- 13 - د. محمد الفيومي، د. عوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث،
الإسكندرية، 1998.
- 14 - د. محمد سمير الصبان، د. عبد الوهاب نصر علي، المراجعة الخارجية: المفاهيم
الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية، الدار
الجامعية، الإسكندرية، 2002.

15 - د.محمد سمير الصبان، نظرية المراجعة وآلية التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية،
2002-2003.

16 - د.محمد فضل مسعد، د.خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة غي تدقيق الحسابات،
الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية، عمان، 2009.

17 - د.منصور أحمد البديوي، د.شحاته السيد شحاته، دراسة في الاتجاهات الحديثة في
المراجعة، الدار الجامعي، الإسكندرية، 2002-2003.

18 - ناصر دادي عدون، التحليل المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

19 - د.هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعلمية، الطبعة الثانية، دار
وائل، عمان، 2006.

20 - د.يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى،
مؤسسة الوراق، 2000.

❖ القوانين والمراسيم

21 - قانون 91-08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 27
أفريل 1991.

II. المراجع باللغة الفرنسية:

❖ Les ouvrages:

- 22- Élisabeth Bertin: Audit interne: Enjeux et Pratiques à l'international , Eyrolles, Paris, 2007.
- 23- Jaques Renard, Théorie et Pratique de l'audit interne, 3 ème edition, Organisation, Paris, 2000.
- 24- Jean Barreau, Gestion financière, Dunod, Paris, 1996.
- 25- Lionel Collin, Gerard Valin, Audit et controle interne: aspects financier, oppérationel et stratégiques, 4ème edition, Dalloze, Paris, 1992.
- 26- Pierre Lauzel, Robert Teller, Contrôle de gestion et Budget, 4 ème édition, Sirey, Paris, 1986.
- 27- Pierre.Paucher, Mesure de la performance financière de l'entreprise, Presses Universitaires de Grenoble, 1993.
- 28- Pierre Schick: Mémento d'audit interne, Méthode de conduite d'une mission, Dunod, Paris, 2007.
- 29- Vizzavona Patrice: Gestion financière, 8 ème édition , Atol, Paris, 1992.

III. مواقع الإنترنت:

- 30- <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

مقدمة الفصل:

أصبحت المراجعة المحاسبية من أولى اهتمامات المسيرين من أجل ضمان استمرارية نشاط المنظمة، بتفادي المخاطر المحيطة بها، إضافة إلى التقليل من أشكال الأخطاء والغش، والتي لها تأثير على نتيجة المنظمة، كما تعد قدرة المنشآت على تقديم عوائد للمساهمين كتحدٍ لها بضمن تحقيقها للأرباح، ويكون ذلك بتحقيق مردودية مالية فعالة.

وبناء على ما سبق، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى مختلف المحطات الهامة للمراجعة التي لها تأثير على المردودية المالية للمنظمة، ففي البداية سنسلط الضوء على المفاهيم العامة حول المردودية المالية، كما سنتعرض دور المراجع في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، ثم سنبين دور المراجع في التقليل من الغش والأخطاء، وأخيرا، دور المراجع في تقييم وإدارة المخاطر.

مقدمة الفصل:

إن زيادة عدد المنظمات وكبر حجمها في ظل التطورات المتتالية التي طرأت على الساحة الدولية، جعلت المنظمة محل أنظار العديد من المتعاملين ذوي المصالح المختلفة، بحيث ينبغي تزويد هؤلاء بالمعلومات اللازمة حول نشاطاتها ونتائجها، ومن هذا المنطلق، تولدت الحاجة الملحة إلى الاستعانة بجهاز مستقل ومحكم، الأمر الذي أدى إلى ظهور المراجعة، والتي تعتبر علم كباقي العلوم، كما شهدت تطورا كبيرا ومتواصل، والتي أدى بها إلى أن تحل أهمية بالغة في ترشيد القرارات، لذلك سنتعرض في هذا الفصل إلى عموميات حول المراجعة، ثم خصائصها، كما سنبين المعايير التي تعطي إطارا عاما لتنشط فيه، وفي الأخير مراحل تنفيذ عملية المراجعة.